هيئـــــة الأوراق الماليـــــة
Jordan Securities Commission

التقرير السنوي 2011

هيئـــــة الأوراق المـاليـــة
Jordan Securities Commission

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

«إن الإدارة التـي تستطيـع تحقيـق الأهداف بجدية وبكلفـة اقل وزمن اقصر هـي الإدارة الحصيفة التي تقوم على إيجـاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمـل بـروح الفريـق الواحد وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخـر، وتتصف بالعدالة والمبادرة والإبداع وتركز علـى العمـل الميدانـي، وتتصدى للمعاضل قبل وقوعها أو حين يكون مـن السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم وتنأى عـن الانحراف والعبث والاستغلال والمحسوبية. إن الإدارة العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة لمنع التداخل والتضارب والازدواجية واختيار القيادات والموظفين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة بعيداً عن الاستزلام والشللية والتعصب لأي غرض أو جهة».

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني
ابن الحسين المعظم

4 آذار 1999

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

هيئـــــة الأوراق الماليـــــة
Jordan Securities Commission

الرؤية

سوق رأسمال وطني يحتكم لمبادئ العدالة والشفافية والكفاءة.

الرسالة

الرقابـة على سـوق رأس المال الوطني وتطويره من خلال تنظيم عمليات الإصـدار والإفصـاح وأعمال الخدمـات المالية والتعامل بالأوراق المالية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتعزيز مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد الوطني.

الأهداف

- تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني.
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر.
- زيادة الوعي بقواعد عمل السوق.

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

أعضاء مجلس مفوضي
هيئة الأوراق المالية

السيد محمد عبد القادر طاش*
(رئيس المجلس)

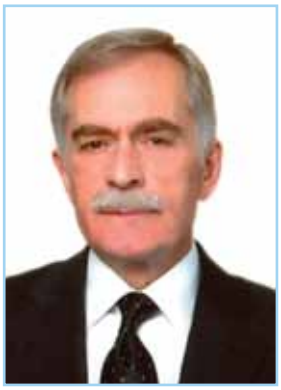

تم تعيين السـيد محمد عبد القادر طاش رئيساً لمجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2012/1/10. وكان قـد عمل قبلها مفوضـاً في المجلس خـلال الفترة 2001-2007، كمـا عمل مديراً عاماً للشـركة الأهلية للأوراق المالية والشركة الأهلية للوساطة المالية من عام 1992 وحتى عام 2001، وعمل في مجال الأوراق المالية ومجال الاستثمار منذ العام 1980.

شغل عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات والشركات الأردنية، وعضوية لجان عمل منها لجنة إعداد مشروع قانون الأوراق المالية عامي 1996 و2002، واللجان التحضيرية لإنشاء كل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق الماليـة وجمعيـة معتمدي المهن المالية، بالإضـافة إلـى اللجنة المفوضـة لاعتماد نظام التـداول الالكتروني في البورصـة. كما شـارك في العديد من الدورات والمؤتمرات المتخصصـة في مجـال الأوراق المالية والرقابة على أسواقها، وله أوراق عمل حول الخدمات المالية وحوكمة الشركات والاستثمار الأجنبي.

السيد طاش حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية نوتردام/ كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سانتا كلارا في الولايات المتحدة الأمريكية.

* تم تعيين السيد محمد عبد القادر طاش اعتبارا من 2012/1/10 رئيسا لمجلس مفوضي الهيئة بدلا من الدكتور بسام الساكت.

الدكتور احمد حسن مصطفى
(نائب الرئيس)

يعمـل الدكتـور احمد مصـطفى نائبا لرئيس هيئـة الاوراق المالية منذ 2004/10/12، وقد عمـل نائبا لمحافظ البنـك المركـزي الاردني (1998 – 2003)، وتدرج في سـلم وظائـف البنك المركزي الى مديـر تنفيذي لدائرة الابحاث (1994 - 1998)، وعمل (معاراً من البنك المركزي الاردني) في صـندوق النقد الدولي مسـاعداً للمدير التنفيذي لمجموعة بلدان الشرق الاوسط (1984 - 1987).

شـغل عضـوية عدة مجالس إدارة لمؤسسات وشـركات اردنية، وشـارك في كثير من الوفود والمؤتمرات والندوات الاقتصـادية، وعمل محاضـراً غير متفرغ، وكتب مقالات واوراق عمل في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية. ومنح وسام الكوكب من الدرجة الثانية، ووسام الاستقلال من الدرجة الثانية.

حصـل الدكتـور احمد مصـطفى على درجة البكالوريوس في الاقتصـاد والاحصـاء من الجامعـة الاردنية، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في اوستن.

السيد منصور حدادين
(مفوض)

تم تعيين السـيد منصـور حدادين عضواً في مجلس مفوضـي الهيئة بتاريخ 2007/9/1. وكان قبلها نائباً لرئيس مجلس ادارة بورصة عمان منذ 2002/9/1.

وقد عمل السـيد حدادين في وزارة المالية منذ عام 1966 حيث تدرج فيها إلى أن شـغل موقع مدير التمويل حتى تم يعيينه مديرا عاماً لدائرة ضريبة الدخل بتاريخ 1991/11/1، حيث استمر في هذا الموقع ثمان سنوات. وقد مثل وزارة المالية في لجنة إدارة سـوق عمان المالي خلال الفترة 1982–1990، وعمل محاضراً في كلية الحقوق وكلية إدارة الأعمال في الجامعة الاردنية عام 2001/2000.

والسـيد حدادين حاصـل على درجة البكالوريس في الحقوق من جامعة دمشـق وماجسـتير بالقانون المقارن من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة منى المفتي*
(مفوض)

تمّ تعيين السـيدة منى المفتي عضـوا في مجلس مفوضـي الهيئة اعتبارا من 2012/2/2، وكانت قد عملت قبلها مديـرة لدائرة التنفيذ والشـؤون القانونيـة في هيئـة الأوراق المالية خلال الفترة مـن 2006-2011، كما عملت كمحامٍ في مكتب مختص بالاستشارات المحلية والدولية والتحكيم وأعمال البنوك، وعملت أيضا كمحامٍ في الدائرة القانونية في بنك القاهرة عمان خلال الفترة من 1990-1999.

وقد شاركت السيدة المفتي في العديد من المؤتمرات والدورات، من أبرزها مؤتمر تسوية النزاعات ما بين الدولة والمسـتثمر: التحديـات والتطلعات في الدول العربية في العـام 2008 في القاهرة، ودورة مكافحة غسـل الأموال والإرهـاب في العـام 2007 في واشـنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية. كما شـاركت في البرنامـج الدولي لهيئة الأوراق الماليـة الأمريكية المنعقد في واشـنطن/ الولايـات المتحدة الأمريكية في عـام 2007، و دورة حول آخر التطورات في الإنشاءات الدولية في القانون والممارسة (عقد الفيديك) في معهد هوكسيمر في كامبردج/ المملكة المتحدة.

والسيدة المفتي حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون الخاص من الجامعة الأردنية سنة 1982.

* تم تعيين السيدة منى المفتي اعتبارا من 2012/2/2 بدلاً من السيد بسام عصفور

السيد مجد شفيق*
(مفوض)

تم تعيين السيد مجد شفيق عضواً في مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 2012/2/2، وكان قد عمل قبلها كمستشار أول لسوق دبي المالي منذ عام 2002. كما عمل خبيراً أولا لأسواق المال ضمن برنامج لوكالة الانماء الدولية الأمريكية لتطوير سوق الأوراق المالية الاردني منذ عام 1999 وحتى عام 2002. وكان قد شغل قبل انضمامه لبرنامج الوكالة الأمريكية منصب مدير دائرة الاستثمار في شركة جوردانفست مسؤولاً عن الاستثمارات المباشرة.

السيد شفيق اقتصادي وله خبرة واسعة في مجال أسواق المال والتنمية الاقتصادية تمتد لأكثر من عشرين عاما، عمل خلالها في مجال وضع الخطط الإستراتيجية للبورصات وإدارتها وتطوير أدواتها وتشريعاتها، كما قدم خدمات ادارة المشاريع والاستشارات المالية والإستراتيجية للعديد من الشركات والعملاء في الشرق الأوسط وأوروبا في مجالات تتعلق بأوضاع البورصات والتنافسية الإستراتيجية والإصلاحات المالية.

والسيد شفيق حاصل على درجة البكالوريس في السياسة والاقتصاد من جامعة الامارات العربية المتحدة سنة 1986 وماجستير بالادارة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1988.

* تم تعيين السيد مجد شفيق اعتبارا من 2012/2/2 بدلاً من الدكتور عبد الهادي العلاوين

المحتويات

الموضوع	صفحة
الرؤية، الرسالة، الاهداف	7
أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية	9
كلمة الرئيس	17
هيئة الأوراق المالية	18
الوضع القانوني	18
إدارة الهيئة	18
الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب القانون	18
نطاق ومشروعية عمل الهيئة بموجب القانون	18
اجتماعات مجلس المفوضين	18
قرارات المجلس	19
موظفو الهيئة	20
خدمة الجمهور وتلقي شكاوى المستثمرين والتحقق منها	20
معالجة المخالفات	21
تطوير الأنظمة الالكترونية	21
التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال	23
الأحكام التنظيمية لعملية شراء الشركة لأسهمها الصادرة عنها لغاية تخفيض رأسمالها	23
تعليمات إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2011	23
تعديل الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية	24
تعديل المواد (12/ب/1) و(12/ب/2) و (14) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان	24
الإصدارات	25
صناديق الاستثمار المشترك	28
الإفصاح	29
مخالفات تعليمات الإفصاح	30
التعاون العربي والدولي	32
التدريب وثقافة الجمهور	33
كرسي جلالة الملك عبدالله الثاني لدراسات الاوراق المالية في الجامعة الاردنية	33
الترخيص والاعتماد	34
مخالفات شركات الخدمات المالية	36
الرقابة على التداول	38
الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال	39

الموضوع	صفحة
القوائم المالية	43
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	45
إيضاحات حول القوائم المالية	49
الملاحق	61
ملحق رقم (1): جداول الاصدارات الاولية	64
ملحق رقم (2): جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين	69

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مع خالص الاحترام، أقدم بإسمي وبالنيابة عن زملائي المفوضين أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، الذي تشرفت برئاسته مطلع هذا العام 2012، التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية لعام 2011.

لقد شهد العام 2011 استمرار تأثر سوق رأس المال الوطني بالظروف الاقتصادية الصعبة على الصعيد المحلي، وأجواء عدم الاستقرار في عدد من المناطق المحيطة، إضافة إلى استمرار تداعيات الأزمات في الأسواق المالية الإقليمية والدولية. ففي ظل استمرار تأثر بورصة عمان بهذه العوامل، إضافة إلى انخفاض السيولة الموجهة للاستثمار في الأوراق المالية، شهدت البورصة، مثلما شهد العديد من الأسواق العربية والدولية، تراجعا في مؤشرات أدائها، حيث بلغ حجم التداول الإجمالي عام 2011 حوالي 2.9 مليار دينار مقارنة مع 6.7 مليار دينار في عام 2010، أي بنسبة انخفاض قاربت 57%، كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة نهاية عام 2011 حوالي 19.3 مليار دينار مقارنة مع 21.9 مليار دينار نهاية العام 2010، أي بانخفاض يقارب 12%. وإذا ما تمت مقارنة العام 2011 مع العام 2008 وهو العام الذي شهد بداية الأزمة المالية العالمية، فقد انخفض حجم التداول بمقدار 17.4 مليار دينار، أي بنسبة انخفاض قدرها 86%، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بمقدار 6.1 مليار دينار أي بانخفاض بلغ 24%.

لا شك أن التجربة التي مر بها سوق رأس المال الوطني خلال السنوات الأخيرة كانت قاسية. فالأوضاع الاقتصادية المحلية، إضافة إلى تعثر العديد من الشركات المساهمة العامة وكذلك عدد كبير من شركات الخدمات المالية، أدت بمجملها إلى زعزعة ثقة المستثمرين، وخاصة الصغار منهم، في قطاع الأوراق المالية.

فالتحديات إذاً جمة، والتصدي لها يتطلب جهداً ووقتاً في ظل استحالة الحلول الفورية. ولكن ما هو ثابت وأكيد أن لدينا في الهيئة، كجهة رقابية تنظيمية، العزيمة والتصميم للقيام بدورنا كطرف مساند للأطراف الفاعلة في القرار الاقتصادي والمؤثرة بالتالي على الأداء الاقتصادي العام، والعمل بجهد جماعي وبروح الفريق الواحد للخروج من الأزمة وتذليل كل الصعاب التي قد تعترض مسيرة التصحيح والتطوير، بما في ذلك إعادة الثقة في السوق ومؤسساته، والارتقاء بأداء الهيئة ودورها الرقابي وكوادرها الإدارية والفنية على أسس سليمة وصحيحة وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما لدينا، في المقابل، القناعة الراسخة بضرورة منح الأولوية للهيئة في استغلال مواردها الذاتية لتوفير كافة احتياجاتها من الموارد البشرية المؤهلة ومتطلبات تدريبها وتطويرها ومن أنظمة المعلوماتية المتخصصة وبرمجياتها ومن المشاركة في مبادرات ومشاريع التعاون الرقابي الدولية، وذلك كمتطلب أساسي لا غنىً عنه لتحقيق الأهداف المنشودة وبناء مؤسسية الهيئة ودعم استقلاليتها وتلبية متطلبات منظمات الرقابة الدولية.

لذا سنعمل على إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات المنظمة لعمل الهيئة والسوق، وفي مقدمتها قانون الأوراق المالية، لتوفير المزيد من سلامة التعامل بالأوراق المالية ولضمان تعامل عادل، كفؤ وشفاف. كما وسيكون العمل على رفع الكفاءة المهنية والملاءة المالية لشركات الخدمات المالية، ورفع المستوى الفني والمهني للعاملين والقائمين على هذه الشركات، من أهم أولويات عمل الهيئة خلال المرحلة المقبلة. هذا بالإضافة إلى فتح قنوات الاتصال وإقامة علاقات التعاون والتنسيق الفاعلة مع مختلف الجهات الرقابية الرسمية ومع كافة أطراف سوق رأس المال الوطني بما فيها بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية والفعاليات القطاعية.

إنني أتقدم من زملائي المفوضين وموظفي الهيئة بكافة مواقعهم بالشكر والثناء على عملهم المخلص وأدائهم المهني في سبيل تحقيق أهداف الهيئة والوصول بسوق رأس المال الوطني إلى مصاف الأسواق الناشئة المتقدمة. وإنني لعلى ثقة بأن هذه الجهود ستتواصل لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية العليا.

وفقنا الله في خدمة الاردن الغالي
في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

محمد عبد القادر طاش
رئيس مجلس المفوضين
آذار – 2012

هيئـة الأوراق الماليـة

الوضع القانوني

تـم إنشـاء الهيئة بموجب قانون الأوراق المالية رقم 76 لسـنة 2002، كمؤسسـة رقابية تعلي سـيادة القانـون في مجالها وترتبط برئيـس الوزراء وتتمتع بشخصـية اعتبارية ذات اسـتقلال مالي وإداري. وهي تخضـع بالرغم من ذلك لرقابة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ورقابة ديوان المحاسـبة كما تخضـع لمعايير المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO. وجاء إنشـاؤها بهدف حماية المسـتثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال الوطني وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية فيه وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها.

إدارة الهيئة

يقوم على إدارة الهيئة والإشـراف على شـؤونها مجلس مفوض بموجب القانون يتألف من خمسـة مفوضـين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصـاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسـيب من رئيس الوزراء لمدة خمس سـنوات. ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. ورئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وآمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

ويناط بمجلس المفوضـين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشـاء الهيئة من اجلها، تشـمل إعداد مشـاريع القوانين والأنظمة وإصـدار التعليمات، وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لبورصـة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومنح التراخيص لممارسـة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سـوق رأس المـال والموافقة على تسـجيل الأوراق المالية وصـناديق الاسـتثمار، واعتماد المعايير المحاسـبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويـم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب القانون

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقاً لاحكام القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من :

1. بورصة عمان
2. مركز إيداع الاوراق المالية
3. الشركات المساهمة العامة المصدرة للأوراق المالية
4. شركات الخدمات المالية المرخصة
5. المعتمدين الماليين المرخصين

نطاق ومشروعية عمل الهيئة بموجب القانون

حددت المادة (6) من قانون الاوراق المالية رقم (76) عام 2002 نطاق عمل الهيئة:

«على الرغم مما ورد في أي تشريع أخر، تطبق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أسهم الشركات وغيرها من الاوراق المالية المتداولة في السوق (بورصة عمان)».

اجتماعات مجلس المفوضين

ينص قانون الأوراق المالية على أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك، وقد عقد المجلس خلال العام 2011 خمسة وثلاثين 35 اجتماعا. ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

أعضاء مجلس مفوضي الهيئة متفرغون ويحظر عليهم ممارسة أي مهنة أو القيام بأي عمل بما في ذلك إشغال منصب وزاري أو عضوية مجلس الأمة أو أي وظيفة أو منصب في الحكومة أو في شركة أو مؤسسة

قرارات المجلس

عقد مجلس المفوضين 35 اجتماعا خلال عام 2011 واتخذ 551 قراراً. ويبين الجدول التالي طبيعتها:

جدول رقم (1) قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال عام 2011

الموضوع	عدد القرارات
دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال	11
الموافقة على تسجيل أوراق مالية (أسهم وسندات وأذونات خزينة) وتغطية الأسهم غير المكتتب بها	114
انفاذ نشرات اصدار	8
منح وإلغاء تراخيص شركات خدمات مالية	4
اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية	10
الاطلاع والنظر في قرارات مجلسي إدارة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية	25
اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه (فرض غرامات ماليه، الأمر بالتوقف عن ارتكاب المخالفة، تعليق الترخيص، النظر في الاعتراضات)	170
قرارات إداريه وعمومية	15
متفرقات	194
المجموع	**551**

شكل رقم (1): قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال عام 2011

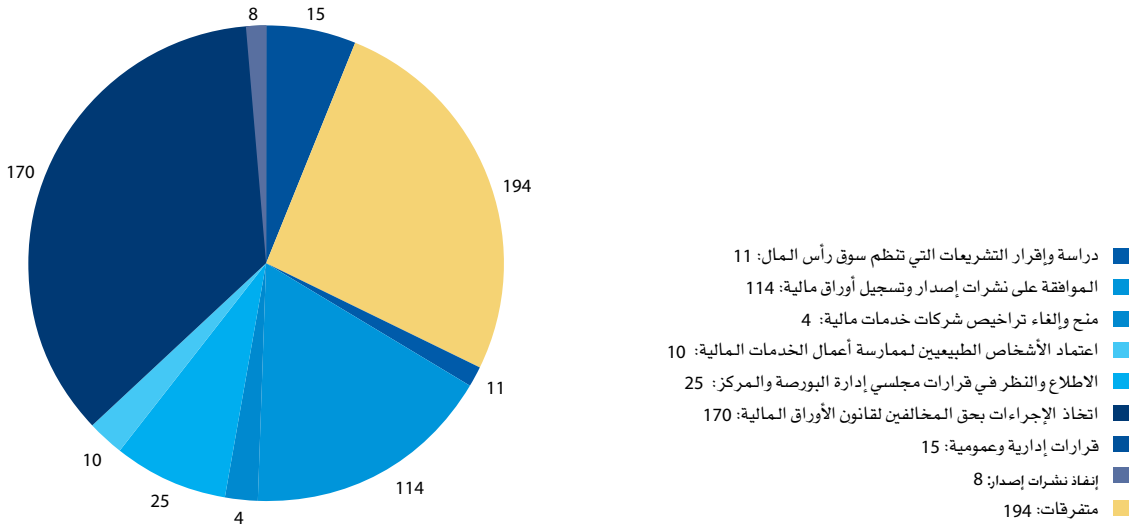

تطبق الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أسهم الشركات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة 131 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2011، وجاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (2): توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى العلمي	ذكر	أنثى	المجموع
دكتوراه	2	1	3
ماجستير	27	10	37
دبلوم دراسات عليا	--	2	2
بكالوريوس	23	25	48
دبلوم كلية مجتمع	3	4	7
ثانوية عامه	2	10	12
تلمذة مهنية	4	--	4
دون الثانوية	18	--	18
المجموع	**79**	**52**	**131**

خدمة الجمهور وتلقي شكاوى المستثمرين والتحقق منها:

يقوم مكتب خدمة الجمهور في الهيئة بتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال وتوفير البيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة عمان بالإضافة إلى وجود قسم خاص بتلقي شكاوى المستثمرين وتسجيلها في سجل خاص والتحقق منها ومتابعتها من قبل لجنة خاصة حيث يتم معالجة وحل تلك المشاكل من قبل تلك اللجنة.

كما يقوم المكتب بتسهيل مهمة المراجعين وتوجيههم إلى الجهة التي تعنى بمعاملاتهم، كما يقوم باستلام الاقتراحات المتعلقة بالهيئة والسوق سواء كان ذلك بواسطة صندوق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو من خلال الخط الساخن حيث ترسل هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات ويتم التعامل معها من قبل الدائرة ذات الاختصاص للنظر فيها والتنسيب بالإجراء اللازم. وتقوم الهيئة بالتعاون مع مؤسسات السوق بمراجعة الخدمات المقدمة وتطويرها وفق احتياجات المستثمرين والمراجعين.

وقد سجلت لدى قسم الشكاوى في مكتب خدمة الجمهور عدد من الشكاوى خلال عام 2011، تم تحويلها والتعامل معها من قبل لجنة الشكاوى وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3) الشكاوى المقدمة لمكتب خدمة الجمهور خلال الأعوام 2008 - 2011

الشكاوى	العدد الإجمالي	تم حل و إغلاق	قيد المتابعة والحل
2008	102	102	لايوجد
2009	121	121	لايوجد
2010	71	71	لايوجد
2011	69	61	8

وتتركز طبيعة هذه الشكاوى حول ما يلي:

- عدم مراعاة شركات الوساطة لمصلحة العميل.
- عدم تنفيذ شركات الوساطة أوامر العميل سواء بيعاً أو شراءً.
- التصرف بالمحفظة دون أمر من العميل.
- البيع بحساب التمويل على الهامش.
- الترويج وبث الشائعات.

معالجة المخالفات

عند وقوع أية مخالفة، تقوم دوائر الهيئة المختصة بدراستها وتوجيه إشعار إلى الجهة المخالفة، حيث تمنح مهلة لسماع أقوالها إما بالحضور شخصياً أو بالرد خطياً على المخالفة خلال أسبوع من تاريخ تبليغها. وبعد ذلك تقوم الدائرة المختصة ببحث الرد والكتابة برأيها حول الموضوع إلى مجلس مفوضي الهيئة، حيث يقوم المجلس بدراسة المذكرات والإيضاحات الواردة من الدائرة ويقرر بناء عليه إما قبول الرد أو اتخاذ التدابير اللازمة بحق الجهة المخالفة. وللهيئة الحق بتحويل الجهة المخالفة إلى المحكمة المختصة خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ قرار تبليغها بقرار المجلس. ولغايات التوثيق والمتابعة فيما يتعلق بالمخالفات، تحتفظ الهيئة بسجل مهني لكافة الأشخاص والجهات الخاضعة لرقابتها، ويتم قيد أي مخالفة في السجل المهني لكل من هذه الجهات. وتؤخذ طبيعة هذه المخالفات وتكرارها بعين الاعتبار في حال طلبت الجهات المخالفة رخصاً أو اعتمادات لممارسة خدمات مالية جديدة.

تطوير الأنظمة الإلكترونية

بهدف تطوير كفاءة الأنظمة التقنية والإلكترونية المستخدمة في الهيئة بما يعزز أداء العمل، فقد شهد عام 2011 إنجاز وتنفيذ عدد من المشاريع كان من أهمها ما يلي:

أولاً : مشروع الإفصاح الالكتروني التجريبي (Pilot Phase)

تم الإنتهاء من مرحلة بناء هذا النظام الذي يتضمن نماذج إلكترونية تمكن الشركات المساهمة العامة من تزويد الهيئة بالمعلومات بشكل إلكتروني، وذلك بدعم من برنامج المساعدات (سابق) المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID Funded Program: Sustainable Achievement of Business Expansion and Quality (SABEQ). وسيتم تطبيق المرحلة الثانية من المشروع خلال عام 2012، وهي المرحلة التجريبية للنظام بحيث يتم تطبيقه بشكل تجريبي على ست شركات ليصار بعدها إلى تطبيق النظام على بقية الشركات. ويهدف النظام بشكل رئيسي الى ما يلي:

1. الارتقاء بدقة وسرعة الافصاح الصادر عن الشركات المساهمة العامة.
2. توفير نماذج إلكترونية لاستقبال الوثائق الصادرة عن الشركات المساهمة.
3. تمكين المستثمر من الإطلاع على المعلومات حال الإفصاح عنها على النظام.
4. توفير ختم إلكتروني للمعلومات التي يتم تحميلها من قبل الشركة المصدرة.
5. ضمان سلامة تدفق المعلومات وسريتها لحين الإفصاح عنها لجميع المستثمرين.

ثانياً : مشروع تطوير شبكة الحاسوب الداخلية للهيئة

تم الانتهاء من المشروع الذي جاء تماشياً مع التطور التكنولوجي في علم الشبكات وحماية وأمن المعلومات، حيث تضمن المشروع تشغيل أجهزة متخصصة في مجال الشبكات توفر سرعات عالية وتعزز الحماية لضمان سرية البيانات وتعزيز أمن إتصال شبكة الهيئة بالإنترنت بالإضافة إلى توفير ميزة تشغيل الأجهزة البديلة بشكل تلقائي ومباشر في حال تعطل الأجهزة الرئيسية للهيئة عن العمل لضمان إستمرارية الإتصال دون إنقطاع الأمر الذي يعزز قدرة الهيئة على إدامة خدماتها الإلكترونية بكفاءة عالية.

على المتعاملين في بورصة عمان متابعة التشريعات الصادرة عن الهيئة والمنشورة في التقارير وعلى المواقع الالكترونية لمؤسسات سوق رأس المال

ثالثاً: مشروع أنظمة دائرة الترخيص والتفتيش

تم الإنتهاء من برمجة وتطوير المرحلة الأولى من المشـروع والتي تهدف الى أتمتة الأعمال المكتبية في دائرة الترخيص والتفتيش من تراخيص وتجديد تراخيص شـركات الخدمات المالية ومعتمدي المهن المالية في هذه الشـركات والشـكاوى والمخالفات والكفالات المتعلقة بهذه الشـركات والمعتمدين، وذلك من خلال نظام متصـل بقاعدة بيانات تتضـمن معلومات تاريخية. وسـيتم خلال عام 2012 الإنتهاء من المرحلة الثانية للمشروع والتي تهدف الى تمكين شركات الخدمات المالية والمعتمدين فيها من تجديد طلبات الترخيص إلكترونيا من خلال نماذج يمكن الوصول اليها من خلال مساحات محمية على شبكة مؤسسات سوق رأس المال الإلكترونية.

رابعاً: مشروع تجهيز البنية الفنية التحتية لتطوير أنظمة المعلومات الإدارية (MIS) والخدمات الالكترونية (Web & e-Services)

وقـد تـم الإنتهاء من تنفيذ هذا المشـروع في الهيئة في العام 2011 بعد أن قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات فـي الهيئة بعمليات البرمجة والتحليل ورفع جاهزية الخوادم الرئيسية وملحقاتها، حيث سيتم في ضوء ذلك إيجاد قاعدة بيانات مركزية في الهيئة وأتمتة مهام الدوائر فيها وتوفير التقارير اللازمة لأعمالها اضافة الى تجهيز البنية التقنية اللازمة لإطلاق خدمات الهيئة الإلكترونية وإدامة تحديثها بشكل إلكتروني.

خامساً: مشروع أتمتة سير الإجراءات (Work Flow System)

ويهـدف المشـروع إلـى أتمتة سـير إجراءات العمل الداخليـة في الهيئة بشـكل إلكتروني وربط دوائر الهيئة فيمـا بينها الكترونيا. وقد تم اعداد النسـخة التجريبيـة للنظام والإنتهاء من توفير مسـتلزمات المشـروع من أجهزة ورخص في العام 2011. وسـيتم خلال العام 2012 البـدء في العمل على إعداد النسخة النهائية من النظام.

سادساً : المشاريع المستقبلية

سـتعمل الهيئـة خلال الفترة 2012–2013 على اسـتكمال مراحل المشـاريع المذكورة أعلاه بالإضـافة إلى إنجاز المشـاريع المدرجـة أدناه بعد اعتماد الموازنات الخاصة بها:

جدول رقم (4): المشاريع الإلكترونية المستقبلية للهيئة

الرقم	إسم المشروع	تاريخ البدء بالمشروع	تاريخ الانتهاء المتوقع
1	الإفصاح الإلكتروني	2012	2013
2	تحديث الموقع الإلكتروني وتطبيق الخدمات الإلكترونية	2012	2013
3	إدامة عملية تطوير البنية الفنية للهيئة من أجهزة وملحقاتها	2012	2013
4	تطبيق نظام تخطيط الموارد الحكومية Government Resources Planning	2013	2016
5	تطوير أنظمة رقابية وأنظمة خاصة بالإصدار	2013	2013
6	إيجاد موقع مساند احتياطي لبيئة اعمال الهيئة Disaster Recovery (DR)	2013	2014

تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي وثائق يتم تقديمها إلى الهيئة تعتبر مخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية

التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال:

عملت الهيئة خلال العام 2011 على إصدار وتعديل وإقرار عدد من التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال الوطني، ومن أهمها:

أولا: الأحكام التنظيمية لعملية شراء الشركة لأسهمها الصادرة عنها لغاية تخفيض رأسمالها

وكان أبرز ما تضمنته هذه الأحكام:

أ. الزام الشركة المساهمة العامة التي تنوي تخفيض رأسمالها عن طريق شراء أسهمها الصادرة عنها (أسهم الخزينة) من خلال السوق بالتقدم للهيئة بطلب الموافقة على البدء بعملية الشـراء، على أن يكون مرفقاً بالطلب تقرير إفصـاحي وتزويد بورصة عمان بنسخة منه، وأن يتضمن معلومات منها ما يلي:

1. قرار مجلس إدارة الشـركة الذي تم التنسـيب به إلى الهيئة العامة غير العادية بتخفيض رأس المال عن طريق شـراء الشركة لأسهمها الصادرة عنها.
2. قرار الهيئة العامة غير العادية بالموافقة على تخفيض رأس المال عن طريق شراء الشركة أسهمها الصادرة عنها.
3. موافقات الجهات الرقابية التي تخضع الشركة لرقابتها.
4. كشف بأسماء الأشخاص المطلعين في الشركة وأقربائهم والشركات ذات العلاقة بهم.
5. تقرير مفصـل من مدقق حسـابات الشـركة يبين آثار تخفيض رأس المال عن طريق شـراء الشركة لأسهمها الصـادرة عنها على الوضع المالي للشركة وعلى حقوق دائنيها والمساهمين فيها.

ب. أن تكون نسـبة عدد الأسـهم المراد شـراؤها أقل من 40% من عدد الأسـهم المكتتب بها، وفي حال بلوغ النسـبة 40% أو أكثر على الشركة الالتزام بإجراءات عرض التملك العام.

ج. أن تتم عملية الشراء من خلال البورصة في حال كانت نسبة التخفيض في رأس المال أقل من 40% مع مراعاة شروط منها أن لا يتجاوز حجم الطلب اليومي في جلسـة التداول الواحدة ما نسـبته 2% من عدد الأسهم المكتتب بها للشركة، وأن لا تتجاوز مدة تنفيذ الشراء 30 يوم تداول من تاريخ بدء أول عملية شراء.

د. الحظر على الشركة استخدام عملية شراء أسهمها كوسيلة للتأثير على السعر السوقي للسهم.

هـ. الحظر على الشركة أن تنفذ عملية الشراء لأسهمها الصادرة عنها خلال فترة (15) يوماً قبل وثلاثة أيام بعد المصادقة على البيانات المالية السنوية للشركة في اجتماع الهيئة العامة العادي، أو خلال الإفصاح عن أي معلومات جوهرية من شأنها التأثير على سعر الأسهم.

و. الحظر على الشركة أن تنفذ عملية الشراء لأسهمها الصادرة عنها خلال فترة (3) أيام قبل ويومين بعد الإعلان عن البيانات السنوية ونصف السنوية للشركة.

ز. إلزام الأشـخاص المطلعين في الشـركة المسـاهمة العامة التي تنوي تخفيض رأسـمالها عن طريق شـراء أسهمها الصـادرة عنها من خلال السوق وأقربائهم والشركات ذات العلاقة بهم بالعديد من الضوابط والشروط في حال رغبتهم في بيع أسهمهم.

ثانيا: تعليمات إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2011

ومن أهم ما ورد في هذه التعليمات ما يلي:

أ. الالتزام بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في 2011/1/1.

ب. حظر التصـرف بأرباح فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية من خلال الأرباح والخسـائر بالتوزيع أو الرسـملة أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف، بحيث يتم إظهارها ببند مستقل كأرباح غير متحققة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ج. ترحيل التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشـامل الآخر (الاسـتراتيجية) إلى بند مستقل ضـمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي ويحظر التصـرف بالرصـيد الدائن لهذا التغير بالتوزيع أو الرسـملة أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى.

د. اعتمـاد مبـدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسـبة الدولي رقم (40) المتعلق بالاسـتثمارات العقارية مع مراعاة الإفصـاح عن القيمة العادلة ضـمن الإيضـاحات المرفقة بالقوائم المالية، وعلى الشـركات التي اتبعت مبدأ القيمة العادلة في السـنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع محاسبيها القانونيين.

هـ. اعتمـاد مبـدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسـبة الدولي (16) المتعلق بالممتلكات والمعدات. وعلى الشـركات التي اتبعت مبـدأ إعادة التقدير في السنوات السابقة تعديل نتائجها بما يتفق مع مبدأ الكلفة بالتعاون مع محاسبيها القانونيين.

ثالثا: تعديل الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية

حيث تضمن التعديل إدراج مفهوم مكافحة تمويل الإرهاب عند كل متطلب أو حكم يتعلق بمكافحة غسل الأموال دون إجراء تعديل على مضمون هذه المتطلبات أو الأحكام.

رابعا: تعديل المواد (12/ب/1) و(12/ب/2) و (14) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان

ومن أهم ما تضمنته التعديلات ما يلي:

أ. استثناء الشركات المساهمة العامة التي ترغب في شراء الأسهم الصادرة عنها من خلال البورصة لغاية تخفيض راسمالها من تعليق إدراج أسهمها في البورصة.

ب. تعليق إدراج أسهم الشركات التي ترغب في الإندماج اعتبارا من تاريخ تبلغ البورصة بقرار موافقة وزير الصناعة والتجارة على الإندماج.

ج. تحديد الحالات التي يتم فيها إلغاء إدراج الشركات في البورصة وذلك على النحو التالي:

1. في حال تغيير صفتها القانونية.
2. عند تبلغ البورصة بقرار المحكمة بإحالة الشركة للتصفية الإختيارية.
3. عند تبلغ البورصة بقرار التصفية الإختيارية الصادر عن الهيئة العامة غير العادية للشركة.
4. استمرار إيقافها عن التداول لمدة لا تزيد عن السنتين.

الإصدارات

تسـعى الشـركات بشكل عام إلى رفع رؤوس أموالها أو إصدار سندات بهدف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها وخططها المستقبلية. وتعتبر الهيئة الجهة الوحيدة التي تقوم بتنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية فيما يخص الشركات المساهمة العامة. ويتوجب على الجهة المصدرة لهذه الأوراق القيام بتسجيلها لدى الهيئة حيث يعتبر هذا التسجيل التوثيق الرسمي لوجود هذه الأوراق، وبعد ذلك يتم تسجيلها لمالكيها في مركز إيداع الأوراق المالية ومن ثم إدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها.

وقد ألزم قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الشركة المصدرة عند عملية العرض العام للأوراق المالية، أن تقدم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضـمن كافة المعلومات والبيانات التي تمكن المسـتثمر من اتخاذ قراره الاسـتثماري، وكذلك تقديم البيانات التي ترى الهيئة ضـرورة إطلاع المستثمر عليها. وتعتبر نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وهي كذلك أول عملية إفصاح يقوم بها المصدر عند إصدار الورقة المالية.

وتتم موافقة مجلس المفوضـين على إنفاذ نشـرة الإصدار في حالة تحقق و توفر متطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه. وللمجلس الحق في رفضها أو إيقاف إنفاذها إذا تبين له أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة أو أنها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري أو إذا كانت تتضمن معلومات تم عرضها بصورة تجعل المعلومات الأخرى في النشرة غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة.

وفي حال تضمنت نشرة الإصدار بيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية أو تم حذف هذه المعلومات فإن المصدر وأي شخص وقع على هذه النشرة يعتبر مخالفاً لقانون الأوراق المالية. ولكي تكتمل نشرة الإصدار فقد ألزم القانون أن تكون النشرة موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس هيئة المديرين وكل من المدير العام أو المدير التنفيذي والمدير المالي للمصدر، وكذلك موقعة من غالبية المؤسسين أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة، ومدير الإصدار، ومدقق الحسابات الذي صادق على البيانات المالية.

وقد وافقت الهيئة في العام 2011 على إنفاذ 7 نشـرات إصـدار أسـهم لـ 7 شركات مسـاهمة عامة، بعد دراستها واستيفائها كافة متطلبات قانون الأوراق المالية وتعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها. ومن الجدير بالذكر أنه يجوز لمجلس المفوضين إعفاء الشركات المصدرة للأوراق المالية من تقديم نشرة إصدار في حالات حددها قانون الأوراق المالية.

وقد تم تسـجيل أسـهم 6 شركات مساهمة عامة قائمة لزيادة رؤوس أموالها لدى الهيئة وطرحها عن طريق العرض العام لمساهمي الشركة أو مستثمرين معينين وعن طريق رسـملة ديون هذه الشـركات وتحويلها لأسـهم بعد تغطية الأسـهم المطروحة من قبلها في 2011. وفي عام 2011 بلغ عدد الأسـهم المعروضة 65.5 مليون سهم تم تغطية 64.6 مليون سهم منها بقيمة 81.7 مليون دينار وبما نسبته 98.5% من الأسهم المعروضة، (جدول رقم 1، ملحق رقم 1). كما قامت شركة واحدة بتغطية أسهم مسجلة في أعوام سابقة عددها 263،731 سهم بقيمة 197،798 دينار (جدول رقم 2، ملحق رقم 1) ليبلغ عدد الأسهم التي تم تغطيتها في هذا العام 64.8 مليون سهم بقيمة 81.7 مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر بأن عام 2011 لم يشـهد تأسـيس أي شـركة مسـاهمة عامة جديدة، أما بالنسـبة للشـركات التي تحولت صـفتها القانونية من ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة فقد بلغ عددها شركة واحدة وبرأسمال قدره 55مليون دينار (جدول رقم 3، ملحق رقم 1).

شكل رقم (2): الإصدارات الأولية للشركات حديثة التأسيس للأعوام 2007 - 2011

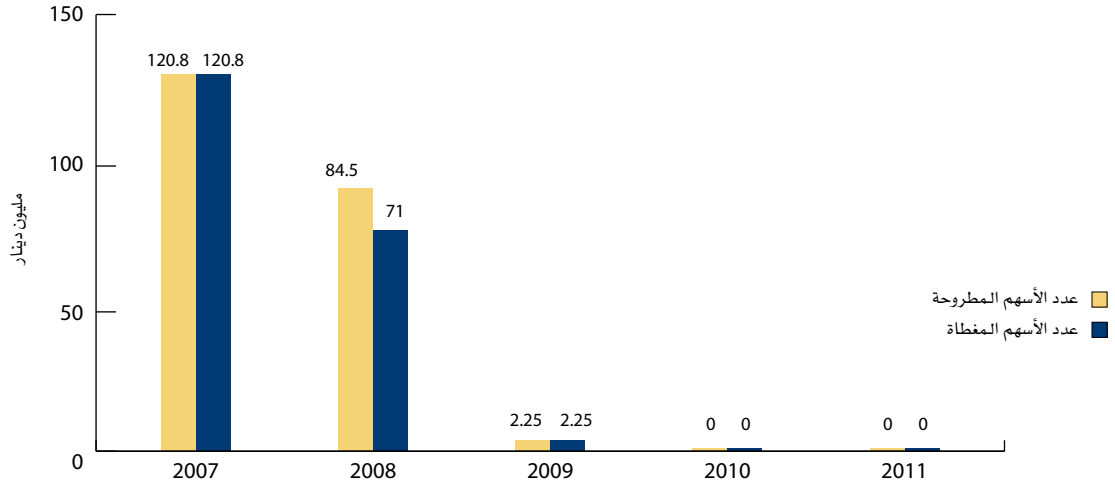

وقامت 19 شـركة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق توزيع أسـهم مجانية من خلال رسـملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة و/أو علاوة الإصدار أو جزء منها، حيث بلغ عدد الأسـهم المصـدرة 130.2 مليون سـهم بقيمة 130.2 مليون دينار، علماً بأن الأسـهم المجانية يتم توزيعها على مالكي أسهم الشـركة كما هم في نهاية اليوم الخامس عشـر من تاريخ موافقة الهيئة على تسـجيل أسـهم الزيادة لدى الهيئة كل بنسـبة مسـاهمته في رأسمال الشركة (جدول رقم 4، ملحق رقم 1).

شكل رقم (3): زيادة رأس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار أو الإحتياطات للأعوام 2007 - 2011

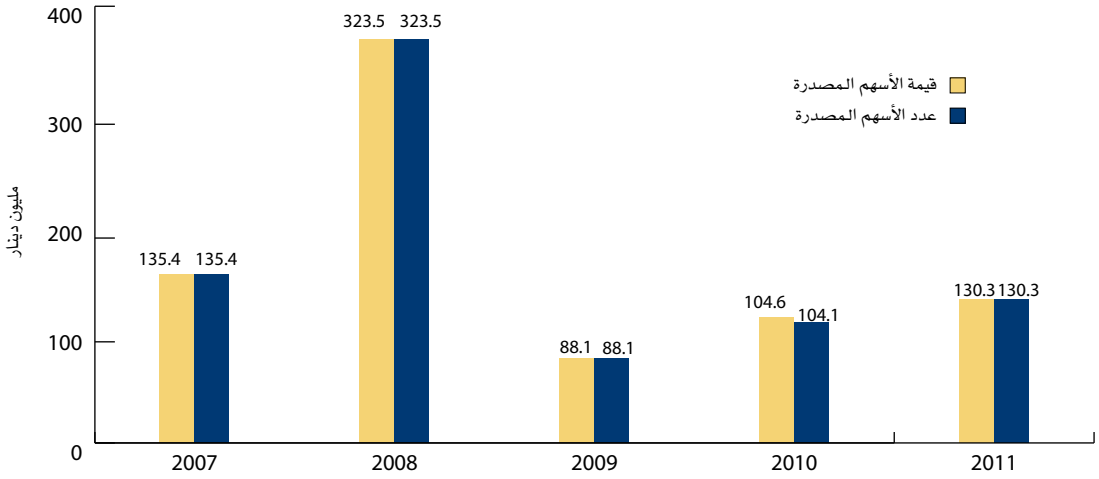

على كل شركة مساهمة عامة منشأة في المملكة وكل مصدر عام فيها أن يتقدم بطلب لإدراج أوراقه المالية ليتم تداولها في السوق

شكل رقم (4): الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها من خلال الاكتتاب الخاص ورسملة الديون 2007 - 2011

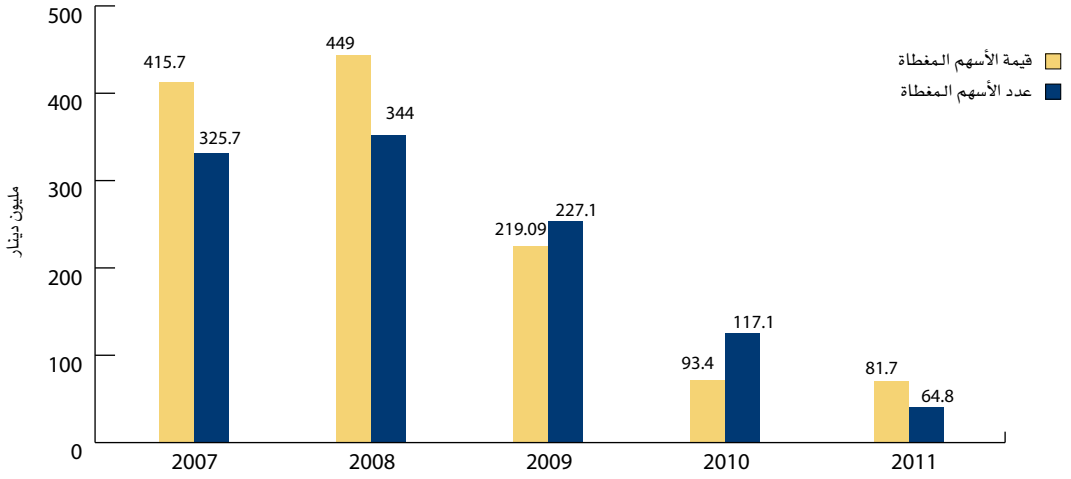

وفيما يتعلق بإصدار أسناد القرض من قبل الشركات المساهمة العامة أو المؤسسات الرسمية العامة، فلم يتم في عام 2011 تسجيل أية إصدارات منها، في حين تم تغطية أسناد قرض مسجلة في أعوام سابقة بما قيمته 38 مليون دينار ليصبح إجمالي أسناد القرض التي تم تغطيتها في العام الحالي 38 مليون دينار، (جدول رقم 5 ، رقم ملحق 1). وبلغت قيمة السندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها لهذا العام 4.9 مليار دينار(جدول رقم 6، ملحق 1).

شكل رقم (5): إصدارات اسناد القرض والسندات الحكومية للأعوام 2007 - 2011

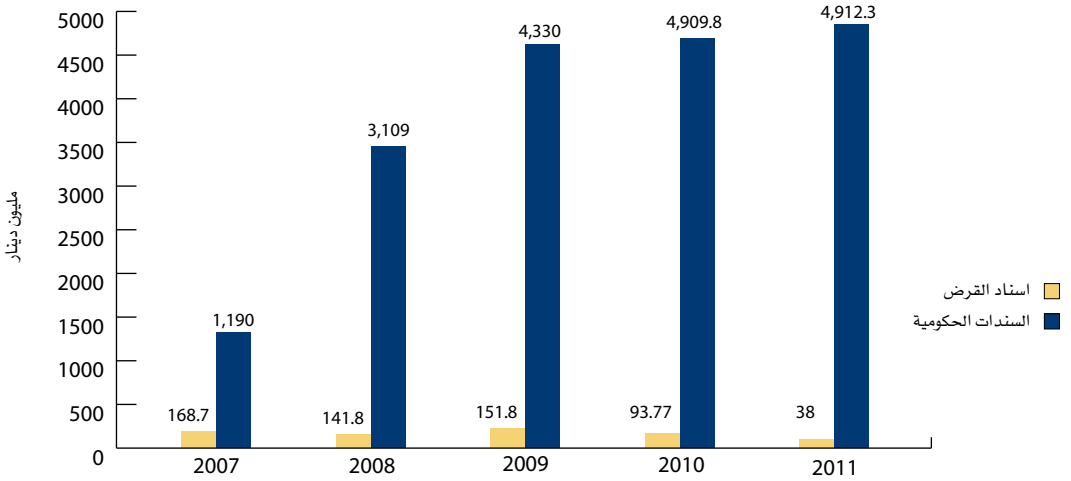

على الشركات المصدرة تضمين البيانات المالية المرحلية والسنوية الموحدة افصاحات كافية عن استثمارات الشركة الأم في كل شركة من الشركات التابعة والشركات المسيطر عليها

صناديق الاستثمار المشترك

حددت تعليمات الاستثمار المشترك شروط وإجراءات تأسيس صناديق الاستثمار المشترك وآلية عملها والالتزامات المترتبة على هذه الصناديق. ويخضع لرقابة الهيئة حالياً ثلاثة صناديق أردنية مفتوحة وهي صندوق الثقة الأول للاستثمارات المالية، وصندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية وصندوق الأفق- بنك المال.

وبما أن هذه الصناديق مفتوحة فإنها تسجل لدى الهيئة لكنها لا تدرج في بورصة عمان ويتم التعامل بوحداتها الاستثمارية من خلال علاقة مباشرة بين المستثمر والصندوق. ويصدر الصندوق أي عدد من الوحدات الاستثمارية للمستثمر الذي يرغب بالشراء، كما يكون الصندوق مستعدا لاستعادة أي عدد من الوحدات التي يرغب المستثمرون ببيعها. ويتم التعامل بالوحدة الاستثمارية للصندوق على أساس صافي قيمة الموجودات للصندوق بتاريخ البيع أو الشراء.

ويلتزم الصندوق بتقديم بياناته المالية الدورية للهيئة كما يلتزم بالإعلان عن صافي قيمة موجوداته مرتين على الأقل في كل شهر وذلك لتمكين المستثمرين من متابعة أدائه بشكل مستمر واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن التعديلات المنوي إدخالها على قانون الأوراق المالية ستتضمن أحكاماً تتعلق بصناديق الإستثمار المشترك بهدف تشجيع تأسيس وتسجيل هذه الصناديق وتنظيم عملها وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، إضافة الى إعادة النمط التعاقدي لصندوق الإستثمار Contractual Mutual Fund ووضع السند القانوني لإنشاء أنواع جديدة من الصناديق مثل صندوق المؤشرات المتداولة Exchange Traded Funds (ETFs)

شكل رقم (6): صافي وإجمالي قيمة الموجودات لصناديق الاستثمار المشترك المسجلة لدى الهيئة خلال الأعوام 2007 - 2011

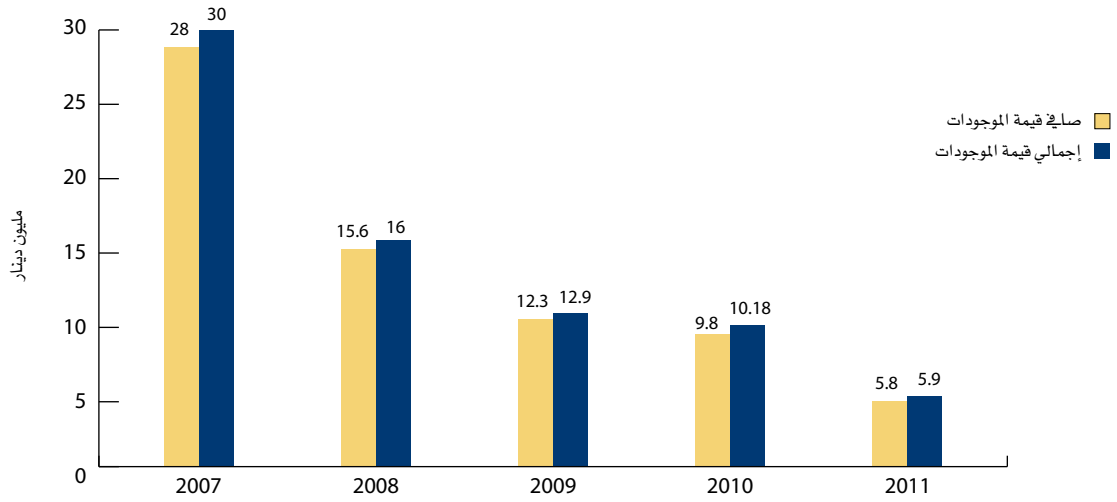

يعد مخالفا لأحكام القانون الشخص الذي يقوم ببيع أوراق مالية من خلال عرض عام بدون نشرة إصدار نافذة المفعول

الإفصاح

يعتبر الإفصـــاح الأولي والدوري الدقيق وتوفير المعلومات للجمهور وللمســتثمرين بشـكل آني من المقومات الأساسية في الأسواق المالية كونها تساعد في الوصـــول إلى ســوق يتسم بالعدالة والشـفافية والكفاءة. وتقوم دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة وحث الشـركات المصدرة للأوراق المالية على التقيد بالإفصـــاح عن المعلومات المطلوبة بموجب قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصـــاح الصـــادرة عن الهيئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين. وهناك عدة مراحل لعملية الإفصـــاح يتوجب على الشـــركات المصـــدرة القيام بها وهي الإفصـــاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار، والإفصاح الدوري المستمر عن البيانات المالية والمعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، وتعاملات المطلعين وكبار المساهمين.

وتقوم دائرة الإفصاح بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن تقارير نتائج أعمالها الأولية وتقاريرها السنوية وتقاريرها نصف السنوية، حيث تقوم الدائرة بدراســة التقارير الواردة إليها من هذه الشـــركات والتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة في المواعيد المحددة في القانون وحسب متطلبات التعليمات. كما تعمل الدائرة على متابعة مدى تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين وتؤثر على أسعار أوراقها المالية.

وبموجب قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، يتوجب على الشركات تزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية خلال فترة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وبتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وتقريرها نصف السنوي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الشركات المساهمة العامة التي التزمت بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية في التاريخ المحدد بلغت 94.3% في عام 2011 مقارنة مع عدد الشـــركات الملتزمة في عام 2010 والبالغة نســـبتها 93% وبلغت نسبة التزام الشركات بتزويد الهيئة بتقريرها نصف السنوي بمواعيدها المحددة 86.6% في عام 2011 مقارنة مع عدد الشـــركات الملتزمة لعام 2010 والبالغة نســـبتها 90%. كما بلغت نســـبة الشـــركات التي التزمت بتزويد الهيئة بالتقرير السنوي ضمن الفترة المحددة 85.4% في عام 2011 مقارنة مع عدد الشركات الملتزمة لعام 2010 والبالغة نسبتها 89%.

جدول رقم (5) نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية في الوقت المحدد للأعوام 2008 - 2011

البيانات الدورية	2008	2009	2010	2011*
نتائج الأعمال الأولية	%96.5	%95.2	%93	%94.3*
التقرير السنوي	%86.8	%90.9	%89	%85.4*
التقرير نصف السنوي	%90.4	%91.3	%90	%86.6

* تمثل بيانات عن عام 2010 ومستلمة في 2011

شكل رقم (7): نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية في الوقت المحدد خلال الأعوام 2008 - 2011

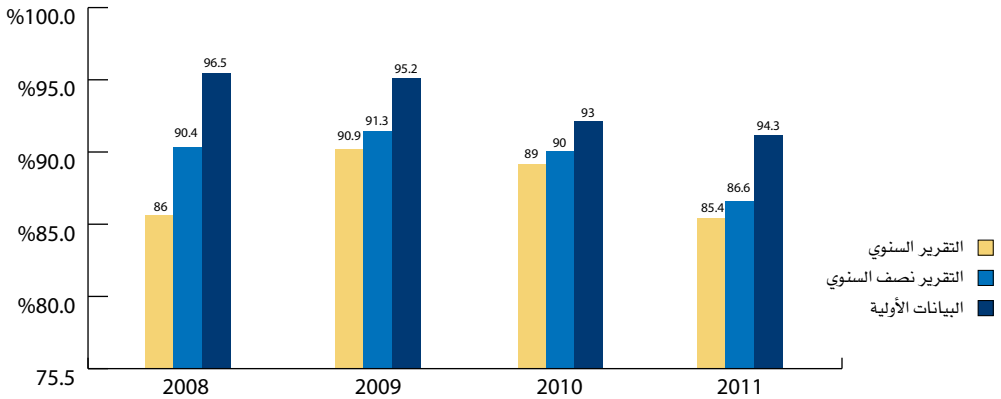

من أهم واجبات الشركات المساهمة العامة تجاه المستثمرين إصدار التقارير الدورية والإفصاح عنها، إضافة للإفصاح بشكل فوري عن الأمور الجوهرية التي تؤثر على سعر الورقة المالية

مخالفات تعليمات الإفصاح

1. الشركات التي لم تفصح عن بياناتها الدورية ضمن المواعيد المحددة.

بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة خلال عام 2011 بنتائج أعمالها الأولية ضمن الموعد المحدد 13 شركة من أصل 261 شركة، حيث تم فرض غرامات مالية على 11 شركة تراوحت بين 750 و2750 ديناراً وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة وتنبيه شركتين. وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة خلال عام 2011 بالتقرير السنوي لعام 2010 في الموعد المحدد 38 شركة من أصل 261 شركة، حيث تم فرض غرامات مالية على 34 شركة تراوحت بين 750 و5000 دينار وتنبيه 4 شركات، وتعليق تداول اعضاء مجلس الادارة والمدير العام والمدير المالي على أسهم الشركة سواء للتداول لمصلحتهم الشخصية أو من خلال الشركات المسيطر عليها من قبلهم وذلك لثلاث شركات وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة. وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي 35 شركة من أصل 261 شركة لعام 2011، تم فرض غرامات مالية على 32 شركة منها تراوحت بين 250 و2000 دينار وتنبيه ثلاث شركات، وتعليق تداول اعضاء مجلس الادارة والمدير العام والمدير المالي على أسهم الشركة سواء للتداول لمصلحتهم الشخصية أو من خلال الشركات المسيطر عليها من قبلهم لاربع شركات، واستمرار تعليق تداول اعضاء مجلس الادارة والمدير العام والمدير المالي على أسهم الشركة سواء للتداول لمصلحتهم الشخصية أو من خلال الشركات المسيطر عليها من قبلهم لثلاث شركات وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة. وقد تمت مخاطبة كافة الشركات والتأكيد عليها بضرورة التقيد بالقانون، حيث استجابت معظمها لطلب الهيئة باستثناء بعض الشركات التي تم فرض غرامة عليها بقرار من مجلس مفوضي الهيئة. ومن الجدير بالذكر أن معظم الشركات قامت بصورة أو بأخرى بالإفصاح عن بياناتها المالية الدورية لعام 2010 خلال عام 2011 وذلك نتيجة للمتابعة الحثيثة من الهيئة لهذه الشركات علماً ان عدد الشركات التي تتابعها الهيئة بلغ 261 شركة.

2. الشركات التي لم تلتزم بالبنود الافصاحية التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي.

لم تقم بعض الشركات المساهمة العامة ضمن تقاريرها السنوية لعام 2010 بالإفصاح عن كامل البنود المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات الإفصاح. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن تقارير بعض الشركات معلومات عن الوضع التنافسي للشركة، وحجم الاستثمار الرأسمالي، والتحليل المالي، ونبذة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمزايا والرواتب التي حصل عليها كل منهم، وعليه فقد تم فرض غرامات مالية عليها وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة. وقد بلغ عدد هذه الشركات 49 شركة تم فرض غرامات مالية على 48 شركة منها تراوحت بين 250 و10250 ديناراً وتنبيه شركة واحدة.

3. الشركات التي لم تفصح للهيئة عن معلومات جوهرية تؤثر على أسعار أوراقها المالية.

لم تلتزم 43 شركة بإعلام الهيئة عن معلومات جوهرية توثر على أسعار أوراقها المالية. وقد تم فرض غرامات مالية على 23 شركة منها تراوحت بين 250 و2000 دينار وتنبيه 20 شركة، وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة.

4. عدم إعداد البيانات المالية وفق تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007 وتعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية والمرحلية لسنة 2007.

تعتمد الهيئة تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2007 وتعليمات الاسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية والمرحلية لسنة 2007 بهدف حماية المستثمرين. ويتوجب على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير. وقد تم فرض غرامات مالية على شركة واحدة خالفت هذه التعليمات بلغت 2000 دينار وقيد المخالفة في سجل الشركات لدى الهيئة والتاكيد على 15 شركة بضرورة الالتزام بتعليمات اثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة 2011 وذلك عند إعداد البيانات المالية.

كما قامت الهيئة بمخالفة عدد من مدققي الحسابات لقيامهم بالمصادقة على بيانات مالية غير صحيحة ومخالفة ثلاث شركات لتقديمها بيانات غير صحيحة او مضللة في وثائق مقدمة للهيئة ومخالفة احدى الشركات لعدم قيامها ببيان رأيها حول تحفظات مدقق حساباتها.

ينصح المستثمرون في بورصة عمان تنويع الاستثمار في أكثر من ورقة مالية لتقليل المخاطر

جدول رقم (6): توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2011 المتعلقة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

نوع المخالفة	النسبة المئوية
عدم تزويد الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال الفترة المحددة	%7
عدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي خلال الفترة المحددة	%21
عدم تزويد الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال الفترة المحددة	%19
عدم تزويد الهيئة بكافة البنود الافصاحيه التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي	%26
عدم الإفصاح عن المعلومة الجوهرية بالسرعة المطلوبة	%23
عدم إعداد البيانات المالية وفق تعليمات الأسس المحاسبية	%1
تصديق مدقق الحسابات على بيانات مالية غير صحيحة	%1
تقديم بيانات غير صحيحة في الوثائق المقدمة للهيئة	%2
عدم افصاح الشركة خطياً عن رأيها حول تحفظات مدقق الحسابات	%1

شكل رقم (8): توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2011 والمتعلقة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

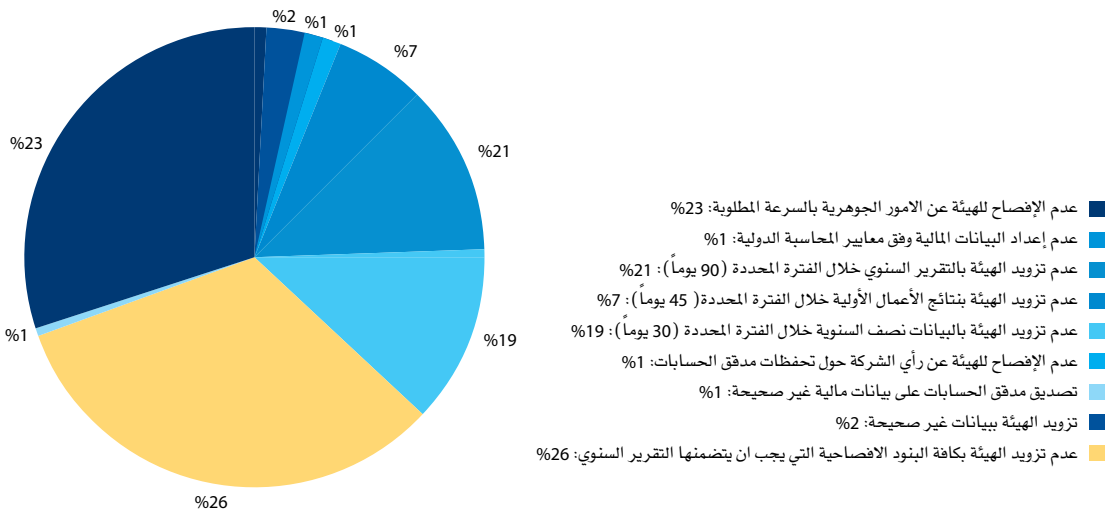

من أهم الممارسات المحظورة في سوق رأس المال تقديم بيانات غير صحيحة وتصديق مدقق الحسابات على بيانات غير صحيحة واستغلال معلومات داخلية غير معلنة لتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر

التعاون العربي والدولي

استمرت الهيئة في جهودها الرامية إلى تعميق التفاعل والتعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات العربية والدولية بما يخدم تحقيق أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات العلاقة بعملها، وبما يساهم في الترويج لسوق رأس المال الوطني، حيث شاركت الهيئة في العديد من نشاطات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO إضافة إلى مشاركتها في اجتماعات ونشاطات الاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية ومساهمتها الفاعلة من خلال عضويتها في اللجان الفنية للإتحاد.

كما شاركت الهيئة في العديد من اللقاءات على المستوى العربي والدولي كان من أهمها:

- الاجتماع الخامس لمجلس اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية في سلطنة عمان بتاريخ 2011/1/10.
- برنامج International Institute for Securities Market Development 2011 في واشنطن الولايات المتحدة خلال الفترة 4-2011/4/14.
- مؤتمر Capital Markets Regulatory Authorities Conference and Roundtable في اسطنبول تركيا خلال الفترة 16-2011/9/17.
- إجتماع اللجنة التوجيهية للجنة الأسواق الناشئة التابعة لـ IOSCO في مدريد خلال الفترة 29-2011/9/30.
- منتدى World Economic Forum on the Middle East 2011 في منطقة البحر الميت خلال الفترة 21-2011/10/23.
- ندوة FSA Annual International Seminar في المملكة المتحدة خلال الفترة 29/11-2011/12/1.

اضافة لما سبق وبهدف تعزيز التعاون والتنسيق مع هيئات ومؤسسات عربية ودولية واطلاعها على التجربة الأردنية في مجال تنظيم سوق رأس المال الوطني وعمل مؤسساته فقد استقبلت الهيئة عدداً من الشخصيات والوفود العربية والدولية كان من أهمها:

- أمين عام إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية / سعادة السيد صلاح الحليان.
- وفد هيئة الأوراق المالية والبورصة الإيرانية.

مذكرة التفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)التابعة للبنك الدولي بهدف متابعة وتقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة وتوفير معلومات ذات مصداقية للمستثمرين والجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة عن مدى تطبيق هذه القواعد مقارنة بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومساعدة إدارات الشركات على تحديد مواطن الضعف لديها في مجال تطبيق قواعد الحوكمة وذلك من خلال إيجاد آلية نظام النقاط Scorecard.

ومن أهم ما ستوفره هذه الآلية:

- تطوير أداة لتقييم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بطريقة سريعة ومنظمة.
- تسهيل عمل المحللين الماليين والمستثمرين من خلال تزويدهم بمعلومات ذات مصداقية عن الأمور المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة لدى الشركات.
- تمكين الشركات من تحديد نطاق ودرجة تطبيقها لقواعد الحوكمة.
- إمكانية إجراء المقارنات بين القطاعات المختلفة داخل الدولة وبين الدول المختلفة.
- توفير البيانات المتعلقة بتطبيق الحوكمة للأطراف ذات العلاقة من خلال شبكة الانترنت.

التدريب وثقافة الجمهور

تولـي الهيئة أهمية كبيرة لموضـوع تدريـب موظفي الهيئة بهدف رفع كفاءتهم العلميـة والمهنية واطلاعهم على أهم التطورات على الصـعيدين الاقليمي والدولي، حيث تم إيفاد 35 موظفاً في دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة خارج المملكة وداخلها، كانت على النحو التالي:

جدول رقم (7) : الدورات التدريبية الداخلية والخارجية لموظفي الهيئة خلال عام 2011

الدورات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	26	41
خارجية	9	9
المجموع	35	50

كما نظمت الهيئة لقاءات ومحاضرات توعوية وتثقيفية للعديد من الوفود التي تم استقبالها من مختلف المؤسسات الوطنية العسكرية والمدنية ومن الجامعات والمعاهد، كان منها ما يلي:

- وفد ضباط كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية وأعضاء هيئة التوجيه والدارسين والمشاركين في المساقات التدريبية في الكلية والبالغ عددهم 125 ضـابطاً من الدول العربية الشـقيقة ومنها السـعودية والإمارات العربية المتحدة والسودان ولبنان وسـوريا وسلطنة عمان ومملكة البحرين ومصـر ودولة الكويت وباكسـتان والجزائر والمغرب والعراق ومعهم مشـاركون من القوات المسلحة الأردنية، في زيارة تهدف إلى اطلاعهم على عمل مؤسسات سوق رأس المال الوطني والتشريعات التي تنظم عملهم.
- وفداً طلابياً من جامعة اليرموك.
- وفداً طلابياً من جامعة القدس في فلسطين.
- وفوداً طلابية من عدد من المعاهد والمدارس.
- كما شاركت هيئة الأوراق المالية في محاضرة بعنوان "حماية المستثمرين والأمن الوطني" في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية وذلك في مقر كلية الدفاع الوطني.

كرسي جلالة الملك عبد الله الثاني لدراسات الاوراق المالية في الجامعة الاردنية

ضـمن جهـود الهيئـة في مجال تعزيز الوعـي وإيجاد كفاءات علمية ومهنية متخصصـة في سـوق الاوراق المالية، فقد تم البدء فـي التدريس في برنامج ماجسـتير كرسـي جلالـة الملك عبدالله الثاني لدراسـات الأوراق المالية في قسـم التمويل في كلية الأعمال فـي الجامعة الأردنية، والذي أنشـأته الهيئة بالتعاون مع الجامعة الأردنية لتدريس مواد عملية تطبيقية تتعلق بسوق رأس المال الوطني وتشريعاته والاستثمار فيه إضافة الى إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال. وقد بدأ التدريس في البرنامج اعتبارا من الفصـل الدراسـي الثاني من العام الدراسـي 2010-2011. وكانت الهيئة قد أصـدرت تعليمات خاصة بالكرسي نصت على تشكيل مجلس خاص كما حددت مصادر تمويله حيث سيكون ذلك بشكل رئيسي من الأموال التي ستخصصها الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الوطني الرافد الاساسي لهذا المشروع.

الترخيص والاعتماد

يعتبـر تنظيـم أعمال الخدمـات المالية من أهم مهام هيئة الأوراق المالية، وذلك للمحافظة على سـلامة التعامل في سـوق رأس المـال الوطني وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها وحماية المسـتثمرين في الأوراق المالية. وتشـمل التراخيص التي تمنحها الهيئة: الوسـاطة المالية وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية والحفظ الأمين وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية وإدارة الإصدارات من خلال تحقيق غاية وأمانة الإصدار والتمويل على الهامش.

وقد حددت التعليمات الصادرة عن الهيئة شروطاً يجب توافرها في الشركات للحصول على تراخيص لممارسة أي من النشاطات والخدمات المالية التي تمنحها الهيئة. وجاء تنظيم أعمال الخدمات المالية من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي وخلق كفاءات مهنية مالية محترفة ومسؤولة.

وفيما يلي نتائج عام 2011 فيما يتعلق بتراخيص شركات الخدمات المالية ومعتمديها:

أ. منح 4 شركات قائمة 4 تراخيص على النحو التالي:

الرقم	الشركة	التراخيص الممنوحة	تاريخ منح الترخيص
1	الندوة للخدمات المالية والإستثمار	التمويل على الهامش	2011/1/18
2	العربية للاستثمارات المالية	الحفظ الأمين	2011/3/1
3	أوراق للإستثمار	إدارة الاصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية	2011/8/16
4	آسيا للوساطة المالية	التمويل على الهامش	2011/9/28

شكل رقم (9): عدد التراخيص والاعتماد الممنوحة للشركات والأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية خلال الأعوام 2007 - 2011

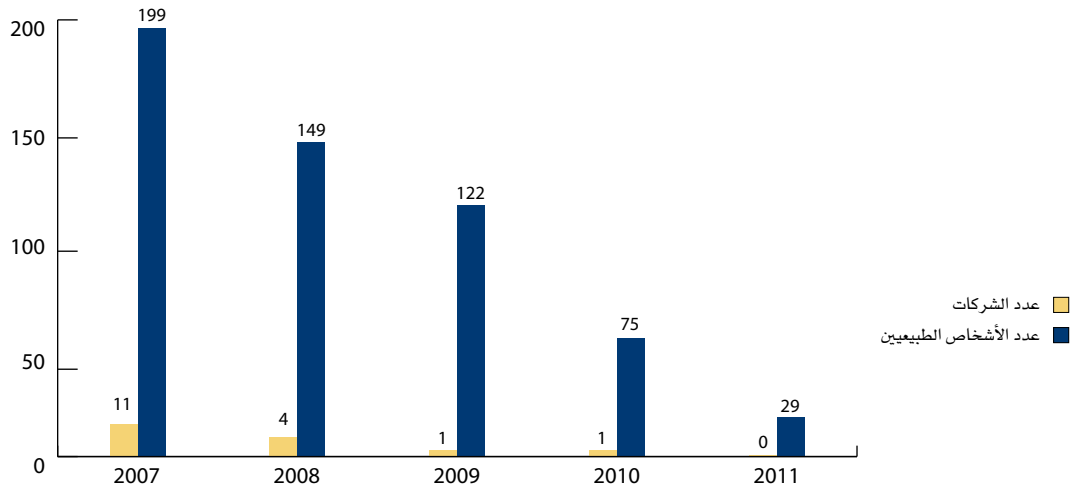

على المستثمرين في بورصة عمان التأكد من ترخيص شركات الخدمات المالية والمعتمدين من قبل هيئة الأوراق المالية

ب. منح **29** اعتماد لـ **21** شخصاً طبيعياً لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

نوع الاعتماد	العدد
الوسيط المالي	7
المستشار المالي	5
أمين الاستثمار	4
مدير الاستثمار	7
مدير الاصدار	2
ضابط امتثال	1
الحفظ الامين	3
المجموع	**29**

شكل رقم (10): عدد شركات الخدمات المالية والأشخاص الطبيعيين المرخصين والمعتمدين لممارسة أعمال الخدمات المالية (تراكمي) للأعوام 2007 - 2011

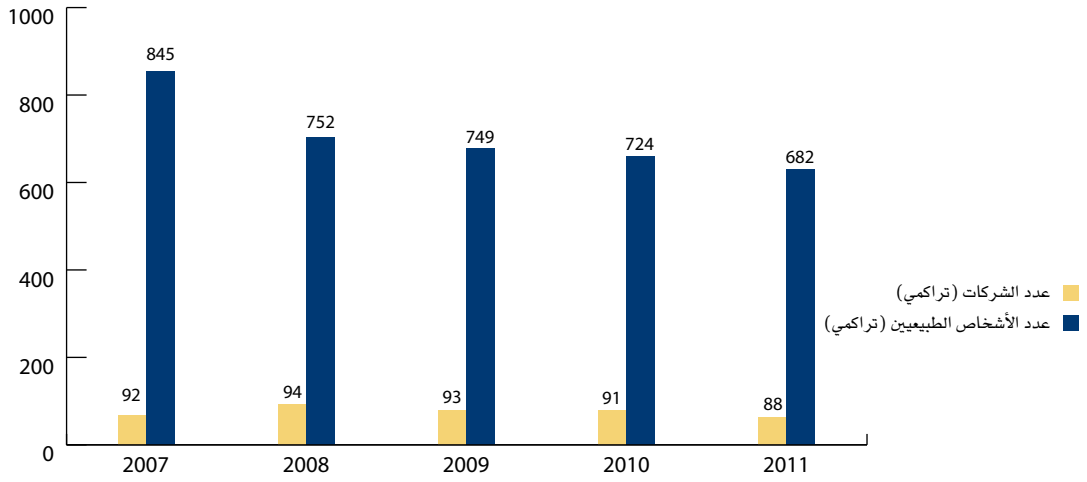

على المرخص له أن يحتفظ بالسجلات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة

مخالفات شركات الخدمات المالية

تقـوم دائـرة الترخيص والتفتيش في الهيئة بمتابعة مسـتمرة لكافة شـؤون شـركات الخدمات المالية ومـدى التزامها بقانـون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمـات والقرارات الصـادرة بمقتضـاه. كما تقوم الدائرة بمتابعـة مدى تقيد هذه الشـركات بمعايير الملاءة من خلال الزيارات التفتيشـية وتحليل تقارير الملاءة المالية الأسبوعية التي تقدمها هذه الشركات للهيئة، ومقارنة بنودها والتي تشمل التحقق من نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية، والمسـحوبات الشخصـية للشـركاء إلى رأس المال المدفوع، وإجمالي الذمم المدينة والدائنة إلى صـافي حقوق الملكية، ويتم التحقق من انسـجامها مع الحدود العليا لهذه النسب وكذلك إجراء تحليل لنسب السيولة لهذه الشركات لمعرفة وضعها المالي.

ونتيجة لهذه المتابعة، فقد قامت الهيئة من خلال دائرة الترخيص والتفتيش بمخالفة عدد من شـركات الخدمات المالية آخذة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار المخالفة وإيقاع العقوبة تكرار بعض المخالفات من قبل بعض الشركات.

وقد كانت مخالفات شركات الخدمات المالية خلال عام 2011 كما يلي:

1. إصدار أربع مخالفات لشركات خدمات مالية لقيامها بتقديم بيانات مالية لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة، حيث تم فرض غرامات مالية عليها بقيم تتراوح بين ألف وعشرة آلاف دينار.
2. مخالفة شركة خدمات مالية لعدم قيامها بالاستجابة لطلبات الهيئة بتقديم وثائق أو مستندات أو الحضور لإدلاء شهادة، وتم فرض غرامة مالية عليها بقيمة ألفي دينار.
3. إصـدار عشـر مخالفات بحق شـركات الخدمات المالية لقيامها بمخالفة معايير الملاءة المالية سـواء من حيث عدم تحصـيل أرصـدة الذمم المدينة للعملاء، أو تجاوز أرصدة الذمم المدينة والدائنة للعملاء الحد الأعلى المسموح به أو تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط الحد الأعلى المسـموح به، أو تجاوز مسـحوبات الشـركاء الحد الأعلى المسموح به أو لعدم إجراء التسـويات المطلوبة عليه أو لمخالفة نسبة السيولة، إضـافة لمخالفتها قرارات مجلس المفوضـين سـواء الخاصة بكل شركة أو الموجهة لكافة شـركات الخدمات المالية مثل الالتزام بأن لا تتجاوز نسـبة الذمم المدينة لشـركات الوساطة عن 100% من صـافي حقوق الملكية، وبناء مخصص الديون المشـكوك في تحصيلها بما ينسجم مع الذمم المدينة التي تزيد عن ثلاثة أشهر وغير مغطاة بأوراق مالية، حيث تم فرض أربع غرامات مالية تتراوح قيمها ما بين ألف دينار وستة آلاف دينار، وتم قبول رد أربع شركات، وتم تعليق عمل شركة واحدة، واتخاذ تدابير خاصة بحق بعضها وذلك على النحو التالي:
   - فرض التعامل النقدي على عشر شركات.
   - إلزام أربع شركات بعدم تنفيذ عمليات شراء لصالح العملاء والاكتفاء بعمليات البيع لتسديد الذمم المدينة.
   - إلزام ثلاث شركات بتقديم كفالات بنكية إضافية.
   - تعيين مدققي حسابات على عشر شركات.
4. إصدار خمس مخالفات لتعليمات التداول بسبب عدم الاحتفاظ بتفاويض خطية أو هاتفية من العملاء، حيث تم فرض غرامات مالية تتراوح بين ألف دينار وألفي دينار.
5. إصـدار مئتين وست عشـرة مخالفة لتعليمات التمويل على الهامش تتعلق بإنخفاض نسبة هامش الصيانة عن الحد الأدنى الذي يقرره المجلس، وعدم التقيد بنسبة الهامش الأولي الواجب تحصيله من قبل العميل، وقد تم قبول رد مئة وسبع عشرة شركة، والتأكيد على أحد عشر شركة بعدم تكرار المخالفة، وتنبيه ثمانية وستين شركة، وفرض غرامة مالية على شركتين مقدار كل منها خمسمائة دينار.
6. إصـدار مئـة وثلاثـة وثلاثين مخالفـة لتعليمات الترخيص من حيث انخفاض صـافي حقوق الملكيـة عن 75% من رأس المـال المدفوع، أو عدم الالتـزام بتعيين ضـابط امتثال أو عـدم إعلام الهيئة خطياً بأي تغيير يطرأ علـى المعلومات المقدمة لها، أو عدم إعـلام الهيئة بالاتفاقيات التي تعقدها شـركات الخدمات المالية مع البنوك، أو عدم إرسـال كشف حساب للعملاء كل 3 أشـهر على الأقل أو عدم توافر متطلبات الترخيص في شـركات الخدمات المالية بصـورة مستمرة، أو عدم مسك الدفاتر والسـجلات المحاسبية الخاصة بها، أو بيع أوراق مالية قبل التأكد من ملكيتها وبأنها غير محجوزة أومرهونة، أو عدم الالتزام بمهام المدير التنفيذي، أو قبول تفاويض من غير العملاء الموثقين لديهم حسب الأصول، أو عدم التزام هيئة المديرين بوضع السياسات العامة للشركة والإشراف عليها، أوعدم إعلام الهيئة بالدعاوى المتعلقة بالشركة أو المعتمدين فيها، حيث تم فرض غرامة مالية على خمسـة وعشـرين شركة بقيمة تتراوح بين ألف دينار وألفي دينار، وتم تنبيه أربع شركات بعدم تكرار المخالفة، وقبول رد خمس شركات، والتأكيد على ثلاثة عشر شركة بعدم تكرار المخالفة، وتعليق ثلاث شركات بناءاً على ارتكابها تسعة عشر مخالفة.

على المستثمرين في بورصة عمان اتخاذ القرار الاستثماري بناء على المعلومات والبيانات الموثقة

7. إصـدار سـبعة عشر مخالفة بحق شركات خدمات مالية لقيامها بمخالفة تعليمات مكافحة غسـل الأموال، حيث تم التأكيد على ستة عشر شركة بضرورة الالتزام بالتعليمات، وتنبيه شركة بعدم تكرار المخالفة.
8. مخالفة خمسة عشر معتمداً إدارياً لعدم التزامهم كمدراء تنفيذيين أو أعضاء هيئة مديرين بالمهام الموكولة لهم، حيث تم فرض غرامات مالية على أربع عشرة منهم تتراوح بين ألف دينار وعشرين الف دينار حسب جسامة المخالفة، وتم تنبيه معتمد واحد منهم بعدم تكرار المخالفة.
9. إصـدار خمسـة عشـر مخالفة لتعاميم صـادرة عن الهيئة ومتعلقة بأعمال شـركات الخدمات المالية، حيث تم فرض غرامة مالية على شركتين تتراوح بين ألف دينار وألفين وسـبعمائة وخمسـين ديناراً، وتم تنبيه إحدى عشرة شركة بعدم تكرار المخالفة، وقبول رد أربع شركات، والاكتفاء بإشعار المخالفة لست شركات.

جدول رقم (8) المخالفات الصادرة عن مجلس المفوضين موزعة حسب دوائر الهيئة للأعوام 2008-2011

الدائرة	2008	2009	2010	2011
الترخيص والتفتيش	96	77	194	178
الرقابة على التداول	57	53	30	92
الاصدار	8	6	6	0
الافصاح	126	189	165	185
التنفيذ والشؤون القانونية	11	47	20	44
العدد الاجمالي	298	372	411	499

شكل رقم (11): المخالفات الصادرة عن مجلس المفوضين موزعة حسب دوائر الهيئة للأعوام 2008 - 2011

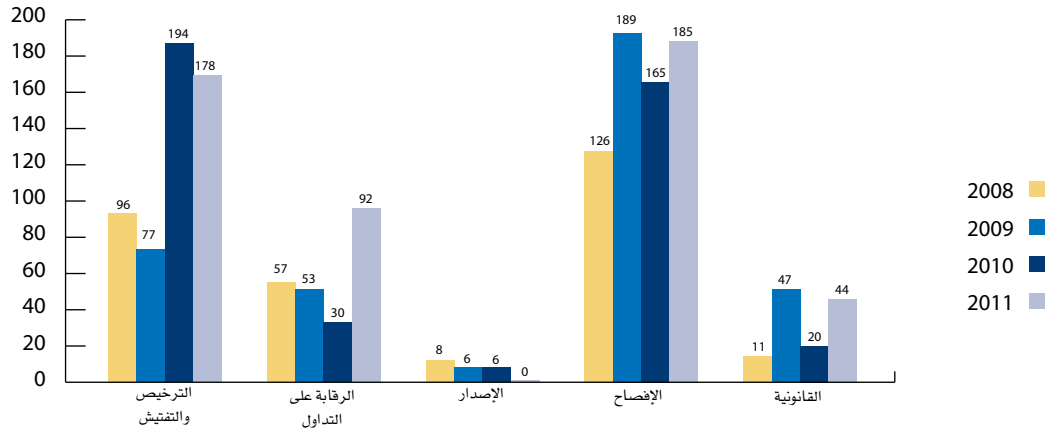

للهيئة إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق تراه ضروريا لتنفيذ القانون وحماية المستثمرين

الرقابة على التداول

تعمل الهيئة من خلال دائرة الرقابة على التداول على توفير الظروف والبيئة المناسبة بما يضمن عدالة وسلامة التداول من خلال برامج وأنظمة الإلكترونية والإجراءات ومن اهمها مايلي:

- تطبيق نظام الرقابة الفوري ARAMIS والذي سبق ان تم اطلاقه عام 2009، مما مكن من تكثيف وتسهيل عملية الرقابة على سوق الاوراق المالية لما يتميز به هذا النظام من مزايا من أهمها امكانية توفير جميع المعلومات المتعلقة بالتداول بصورة فورية أو تاريخية كأسماء المتداولين في السوق مع جميع التفاصيل المتعلقة بهم من حيث نسب شرائهم وبيعهم على ورقة مالية محددة أو في السوق بشكل عام وذلك لمعرفة الأشخاص المؤثرين على السوق ومتابعة تعاملاتهم. كما يمتاز النظام بأنه يصدر إنذارات ALERTS لأي تداول يخالف المعايير السليمة والدقيقة الموضوعة من قبل دائرة الرقابة على التداول وذلك ليسهل على المراقبين إمكانية منع أو تتبع الحركات المخالفة والتي يكون لها تأثير على سلامة سير التداول.
- كما تستخدم دائرة الرقابة على التداول في الهيئة نظام التداول الالكتروني GL بنسخته الجديدة والذي تم إطلاقه من قبل بورصة عمان حيث يمتاز هذا النظام بوجود افتتاح عشوائي للتداول خلال (±2) دقيقة وذلك لاستبعاد التأثير على أسعار الافتتاح للأوراق المالية، وكذلك جلسة ما قبل الإغلاق لتحديد سعر الإغلاق وفتحها عشوائياً ايضاً بالإضافة إلى وجود فترة تداول على سعر محدد وهو سعر الإغلاق وتم ربط النظام بقاعدة بيانات مركز إيداع الاوراق المالية بشكل مباشر كما تم اعتماد آلية لاستخراج التقارير من السجلات التاريخية من قاعدة البيانات من خلال برمجية Business Object التي تتيح إمكانية تصميم التقرير وفق المعلومات المطلوبة.
- ولمزيد من الرقابة والمتابعة فإن دائرة الرقابة على التداول ترتبط بعدة أنظمة وبرمجيات لمساعدتها في إتمام عملها بالشكل السليم ومن اهم هذه الأنظمة والبرمجيات نظام مركز إيداع الأوراق المالية الذي يوفر أسماء الأشخاص المتعاملين على الأوراق المالية ومعرفة عدد الأوراق المالية التي يملكها المتعاملين بالسوق، ويرتبط هذا النظام بنظام الأحوال المدنية والذي يتيح للدائرة معرفة أقارب الأشخاص المتعاملين بالسوق، ونظام MIS الذي يظهر للمراقبين صافي أعمال الوسطاء خلال فترة معينة. كما يُعد تقارير بأكبر الأحجام التي تم تنفيذها على الأوراق المالية وتقارير أخرى تساعد على إتمام عملية الرقابة. وقامت الدائرة باستحداث عدة برامج داخلية تساعدها على تتبع تعاملات المستثمرين الذين يعملون ضمن مجموعات.
- متابعة عمليات التداول والتحقق من انسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها. وفي حالة اكتشاف أي سلوك مخالف تقوم دائرة الرقابة على التداول بالاتصال بالوسيط للتنبيه عليه بتجنب هذا السلوك وفي حال الاشتباه بوجود مخالفات جوهرية، فانه يتم بعد جلسة التداول تحليل موسع للعمليات التي يشتبه بوجود مخالفات فيها، ودراسة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة خلال تلك الجلسة وخلال الفترات السابقة لتأكيد أو نفي حدوث مخالفة. وفي حال التأكد من وجود مخالفة يتم السير بالإجراءات القانونية المتعلقة بتلك المخالفة.
- مراقبة تداولات المجموعات التي تتكون من عدد من المستثمرين الذين تربطهم علاقات معينة ويتداولون بنمط معين يهدف إلى إيهام الجمهور بوجود تداول نشط على الورقة المالية ويؤثر على سعر الورقة المالية و/أو حجم تداولها الأمر الذي يؤثر على سلامة سير عملية التداول. وفي حال وجود مثل هذه التداولات يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقهم ومخالفتهم لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات، كما وتعمل الدائرة على دراسة تغيرات الأسعار خلال الجلسة وتقارنها مع تغيرات الأسعار خلال الجلسات السابقة. وفي حال وجود ارتفاع أو انخفاض ملفت للنظر في سعر ورقة مالية فيتم دراسة الافصاحات الواردة من الشركة المصدرة للورقة المالية. وفي حال عدم وجود افصاحات تبرر التغير في السعر تقوم الدائرة بالمتابعة مع الشركة المصدرة للورقة المالية والطلب منها تزويد الهيئة بأية معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء هذا التغير. وعند الحصول على رد الشركة يتم تعميمه على جمهور المستثمرين وذلك بهدف توفير العدالة بين المتعاملين وتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الإستثماري المبني على معلومات صحيحة وأسس علمية.
- متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام من أخبار ومقالات ودراسات حيث يتم تحليل تعاملات الجهات التي تصرح بهذه الأخبار أو تصدر تلك الدراسات والتأكد من عدم وجود مصلحة خاصة لها وذلك بهدف منع استغلال وسائل الإعلام للترويج وتحقيق مصالح خاصة على حساب جمهور المتعاملين. وتتم متابعة الافصاحات والأخبار الخاصة بالشركات المدرجة والعمل على تحليل التداولات في الفترات السابقة واللاحقة لهذه الافصاحات وخاصة تداولات الأشخاص المطلعين للتأكد من عدم استغلالهم للمعلومات الداخلية التي يحصلون عليها بحكم عملهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- إعداد تقارير يومية تتضمن أحجام التداول والتغيرات بالأسعار وأكثر الشركات تداولاً وأكثرها تذبذباً بالأسعار ومقارنة هذه الأرقام مع الأيام السابقة، كما تتضمن التقارير تفاصيل الصفقات الكبيرة ونسبة شراء وبيع الوسيط لعملائه ولمحفظته من حجم التداول الإجمالي.

الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

تخضـع كل من بورصـة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية لرقابة هيئة الأوراق المالية وتتم مراقبة عمل هاتين المؤسسـتين من خلال دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال.

أ. **بورصة عمان :**

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسـات سـوق رأس المال بمتابعة قيام بورصـة عمان بأعمالها وفق القانون والتأكد من ممارسـة أعضاء مجلس إدارة البورصـة والإدارة التنفيذية لصـلاحياتهم وفق القانون والأنظمة والتعليمات من خلال مراجعة وتدقيق التقارير التي تقدمها البورصة والتعاميم الصادرة عنها والمراسلات الموجهة لأعضائها، كما ينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم.

أداء البورصة خلال عام 2011:

استمر تأثر بورصة عمان بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني وبتداعيات الاضطرابات السياسية في المحيط الإقليمي والأزمات في الأسواق المالية العالمية والإقليمية إضـافة إلى انخفاض السـيولة الموجهة للاسـتثمار في الأوراق المالية، مما أدى الى تراجع الطلب على الاستثمار في الأوراق المالية وازدياد التفضـيل النقدي والتوجه للاسـتثمارات السائلة وقليلة المخاطر. وقد شهدت البورصة مثلما شهدت العديد من الأسواق العربية والدولية تراجعا في مؤشـرات أدائها، فعلى صـعيد الأسـواق العربية سـجلت البورصـة المصـرية في 2011 تراجعا نسـبته 49%، كما انخفضـت كل من بورصـة البحرين بنسـبة 20%، وسوق دبي بنسبة 17%، وسوق الكويت بنسبة 16.4% وسـوق مسقط بنسبة 15.7%، وسوق أبوظبي بنسـبة 11.7%، والسوق السعودي بنسـبة 3%. وكما تمت الاشارة اليه فقد تراجعت مؤشرات أداء بورصة عمان حيث بلغ حجم التداول الاجمالـي عـام 2011 حوالي 2.9 مليار دينار مقارنة مع 6.7 مليار دينار في عام 2010 أي بنسـبة انخفاض بلغت 57.4%، وبلغ عدد الأسـهم المتداولـة 4.1 مليار سـهم نفذت من خلال 1.3 مليون عقد خلال عام 2011 مقارنة مع 7 مليار سـهم خـلال عام 2010 نفذت من خلال 1.9 مليون عقد، أي بنسبة انخفاض بلغت 41.7%.

كمـا انخفضـ معدل دوران الأسـهم الـذي يعكس عدد الأسـهم المتداولة إلى العدد الكلي للأسـهم المدرجة، حيث بلغ معدل دوران الأسـهم في البورصة 58.2% لعام 2011 مقارنة مع 102.2% لعام 2010.

شكل رقم (12): الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأعوام 1998 - 2011

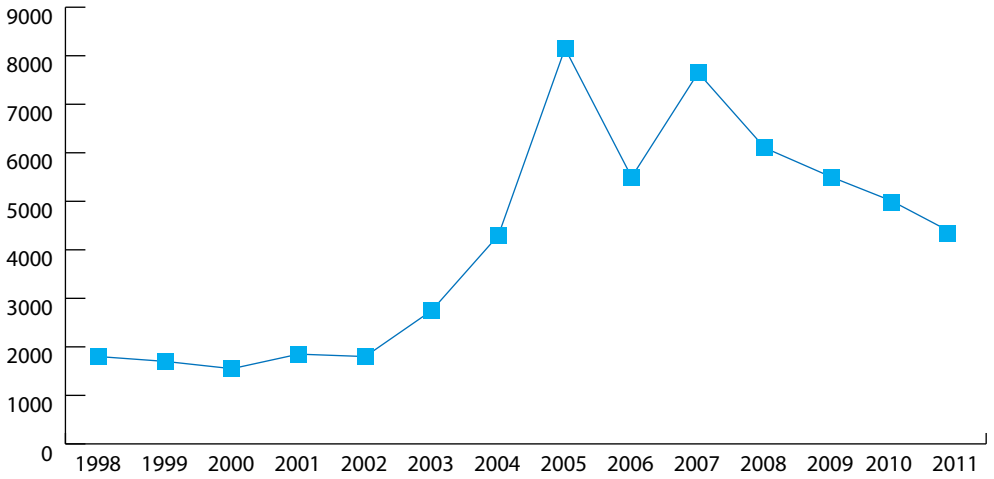

إذا أردت شراء وبيع الأوراق المالية في بورصة عمان فعليك مراجعة وسيط مالي مرخص من هيئة الأوراق المالية وقراءة الاتفاقية مع وسيطك قبل توقيعها والتأكد من العمولة المطلوبة وفق الحدود المعمول بها ومتابعة استثماراتك أولاً بأول

شكل رقم (13): حجم التداول للأعوام 2007 - 2011

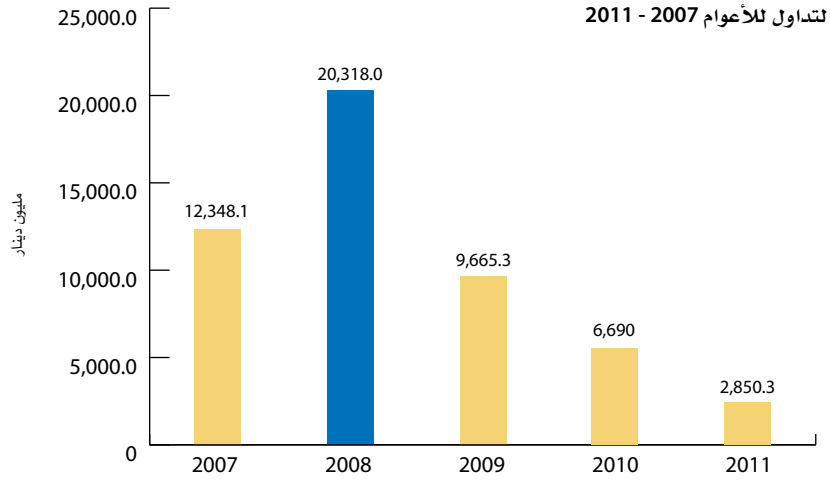

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة فقد بلغت في نهاية عام 2011 حوالي 19.3 مليار دينار مقارنة مع 21.9 مليار لعام 2010 أي بانخفاض نسبته 11.87% مشكلة بذلك ما نسبته 102.7%من الناتج المحلي الاجمالي.

شكل رقم (14): القيمة السوقية لبورصة عمان للأعوام 2007 - 2011

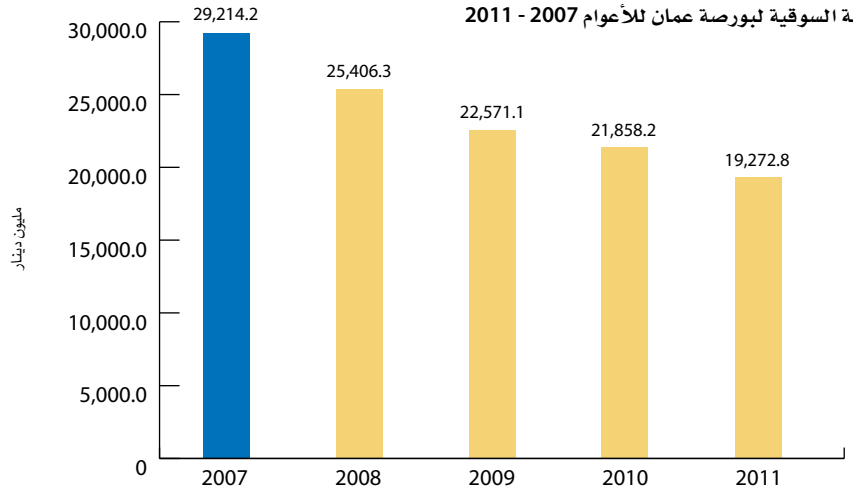

وقد تم ادراج شركتين جديدتين في البورصة خلال العام 2011 ليصل عدد الشركات المدرجة الى 247 شركة.

شكل رقم (15): عدد الشركات المدرجة للأعوام 2007 - 2011

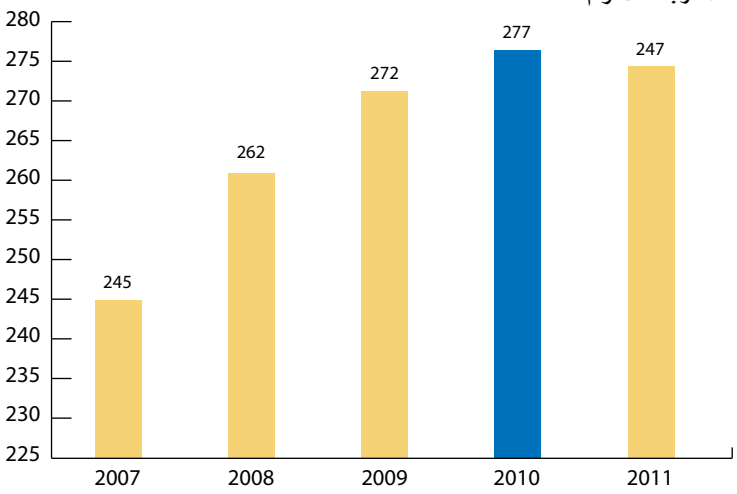

وقد ارتفعت نسـبة ملكية غير الاردنيين ببورصـة عمان نهاية لعام 2011 لتبلغ 51.3% مقارنة مع 49.6% بنهاية العام 2010، كما ارتفع صافي استثمار غير الاردنيين في البورصة خلال عام 2011 بمقدار 78.6مليون دينار مقارنة مع إنخفاض مقداره 14.6 مليون دينار لعام 2010.

ب. **مركز إيداع الأوراق المالية :**

تقـوم دائرة الرقابة على مؤسسـات سـوق رأس المال بمتابعة مدى قيـام المركز بأعماله وفق القانون والأنظمة والتعليمات والتأكد من ممارسـة أعضاء مجلس إدارة المركز والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق الأنظمة والتعليمات، كما وينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة المركز بشكل دوري ومنتظم.

ويعمل المركز يومياً على تحديث سـجلات المسـاهمين في الشـركات المسـاهمة العامة المتداولة وغير المتداولة في البورصـة بالإضـافة إلى تحويلات الأوراق المالية التي تتم من خلال المركز مباشـرة كما يتولى المركز إجراء التسـويات المالية بين الوسـطاء بموجب تحويلات مالية بنكية من وإلى حسابات الوسطاء لدى بنوكهم ومن خلال حساب التسوية الخاص بالمركز لدى بنك التسوية وهو البنك المركزي الأردني.

كما يقوم المركز بتسجيل الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة حيث تم خلال العام 2011 تسجيل أسهم 3 شركات مساهمة عامة جديدة، وبذلك يصبح مجموع الأسهم المصدرة من قبل الشركات المساهمة العامة والمسجلة لدى المركز في نهاية هذا العام 7.4 مليار سهم تبلغ قيمتها السوقية حولي 19.7 مليار دينار.

وبلغ عدد المسـاهمين المودعين في نهاية العام 2011 لدى المركز 642231 مسـاهماً من أصل كامل عدد مساهمي الشركات المساهمة العامة البالغ عددهم 801335 مسـاهماً أي ما نسـبته حوالي 80.15% من عدد المسـاهمين الإجمالي يملكون 7.3 مليار سـهم من أصل عدد الأسهم المصدرة والبالغة 7.7 مليار سهم أي ما نسبته 99.03% من عدد الأسهم المصدرة وبقيمة إجمالية تقارب 19.4 مليار دينار.

ومن المهام الرئيسـية الأخرى التي يقوم بها المركز تنفيذ عمليات التحويل الارثي والتحويل العائلي وتحويلات الأوراق المالية غير المتداولة في البورصة، حيث بلغ عدد عقود هذه التحويلات المختلفة حوالي 14 ألف عملية تحويل تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 322 مليون دينار.

ويقوم مركز الإيداع بتقديم خدمات مباشـرة للمسـتثمرين تتمثل بإصـدار كشوف أرصدة وكشوف حسـابات للأوراق المالية الخاصة بهم بحيث يسـتطيع المسـتثمر الاطلاع على كافة الحركات التي تمت على هذه الأوراق المالية، ويقدم المركز للمستثمرين خدمة التجميد والتي من خلالها يسـتطيع المسـتثمر تجميد أسهمه في السـجل المركزي لدى المركز بحيث يتم منع أي عضو من أعضاء المركز من إجراء أي تصرف على هذه الأوراق المالية.

ويقوم المركز من خلال موقعه الالكتروني بنشـر ملكيات أعضـاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والمساهمين الذين يملكون ما نسبته 1% وأكثر من رأس مال الشـركات المسـاهمة العامة، هذا بالإضافة إلى نشر تداولات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة بشكل يومي.

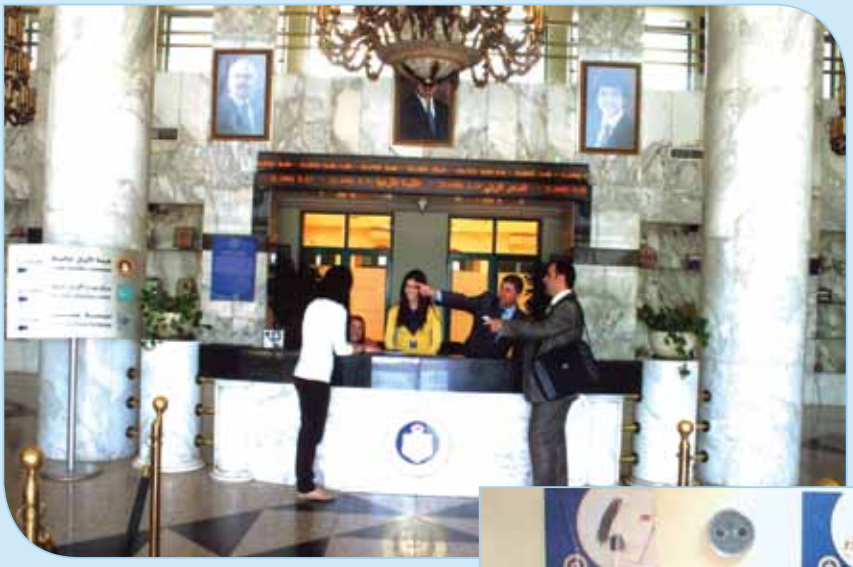

القوائم المالية

بورصة الأوراق المالية
JORDAN

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

دولة رئيس الوزراء الأكرم
رئيس وأعضاء مجلس المفوضين المحترمين
هيئة الأوراق المالية
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لهيئة الأوراق المالية (مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2011 وقائمة الإيرادت والمصروفات وقائمة التغيرات في الاحتياطيات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الايضاحية الاخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس مفوضي الهيئة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسـؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية اسـتنادا إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على ادلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند الى اجتهاد مدقـق الحسـابات بما في ذلك تقييـم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سـواء الناتجة عن الإحتيال او الخطأ. عند تقييم مدقق الحسـابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للهيئة ذي الصلة باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظـروف وليـس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للهيئة. يتضـمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسـات المحاسـبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، اضافة الى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا لإبداء الرأي.

الـرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة الأوراق المالية كما في 31 كانون الأول 2011 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ/ الأردن

بشر إبراهيم بكر
ترخيص رقم 592

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
2 نيسان 2012

هيئة الأوراق المالية

مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2011

الموجودات	إيضاحات	2011 دينـــار	2010 دينـــار
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات، صافي	5	4,712,925	5,056,125
قروض الإسكان، صافي	6	369,375	427,672
		5,082,300	5,483,797
موجودات متداولة			
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة، صافي	7	120,967	53,000
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	8	62,383	204,078
ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية	9	44,647	32,280
نقد وأرصدة لدى البنوك	10	10,791,460	18,277,229
		11,019,457	18,566,587
مجموع الموجودات		**16,101,757**	**24,050,384**
الاحتياطيات والمطلوبات			
الاحتياطيات	**11**		
تحويل للخزينة احتياطي عام		-	6,113,525
احتياطي موجودات ثابتة (رأسمال)		6,000,000	6,000,000
احتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم		4,000,000	4,000,000
التحويل للخزينة العامة		-	376,016
صافي العجز السنوي		(65,685)	-
مجموع الاحتياطيات		**9,934,315**	**16,489,541**
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
سلفة بورصة عمان	12	1,654,100	1,654,100
مطلوبات متداولة			
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة		22,231	22,154
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13	3,392,093	4,260,652
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	14	889,918	1,407,387
إيرادات مقبوضة مقدماً		209,100	216,550
		4,513,342	5,906,743
مجموع المطلوبات		**6,167,442**	**7,560,843**
مجموع الاحتياطيات والمطلوبات		**16,101,757**	**24,050,384**

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

	إيضاحات	2011 دينـار	2010 دينـار
الإيرادات			
عمولات التداول		2,851,226	6,691,224
رسوم إدراج وترخيص	15	679,709	675,412
رسوم تسجيل الأوراق المالية	16	643,138	598,359
إيرادات فوائد، صافي	17	566,074	682,875
إيرادات أخرى	18	484,461	802,827
مجموع الإيرادات		**5,224,608**	**9,450,697**
المصروفات			
مصاريف إدارية	19	4,220,635	5,284,101
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13	564,313	328,182
مخصص مبالغ مشكوك في تحصيلها	7.6	12,689	12,935
إستهلاكات	5	492,656	449,463
مجموع المصروفات		**5,290,293**	**6,074,681**
(زيادة المصروفات على الإيرادات) زيادة الإيرادات على المصروفات للسنة		(65,685)	3,376,016
المحول كسلفة خلال السنة من الفائض الى الخزينة		-	(3,000,000)
(صافي العجز السنوي) الصافي المطلوب تحويله للخزينة العامة		(65,685)	376,016

قائمة التغيرات في الاحتياطيات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

	احتياطي عام	احتياطي موجودات ثابتة (رأسمال)	احتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم	التحويل للخزينة العامة	صافي العجز السنوي	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2011	6,113,525	6,000,000	4,000,000	376,016	-	16,489,541
زيادة المصروفات عن الايرادات	-	-	-	-	(65,685)	(65,685)
المدفوع للخزينة العامة	6,113,525	-	-	(376,016)	-	(6,489,541)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2011	**-**	**6,000,000**	**4,000,000**	**-**	**(65,685)**	**9,934,315**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2010	6,113,525	6,000,000	4,000,000	1,662,523	-	17,776,048
زيادة الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	-	3,376,016	3,376,016
المحول للخزينة العامة	-	-	-	3,376,016	(3,376,016)	-
المدفوع للخزينة العامة	-	-	-	(4,662,523)	-	(4,662,523)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2010	6,113,525	6,000,000	4,000,000	376,016	-	16,489,541

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

	إيضاحات	2011 دينـار	2010 دينـار
الانشطة التشغيلية			
(زيادة المصروفات على الإيرادات) زيادة الإيرادات على المصروفات للسنة		(65,685)	3,376,016
تعديلات			
استهلاكات	5	492,656	449,463
مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها	7,6	12,689	12,935
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13	564,313	328,182
خسائر بيع ممتلكات ومعدات		1,449	-
التغير في راس المال العامل			
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة		(79,180)	(49,891)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		141,695	(29,747)
ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية		(12,367)	4,253
ذمم وأرصدة دائنة أخرى ومخصص تعويض نهاية الخدمة		(1,950,341)	648,299
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة		77	(11,664)
إيرادات مقبوضة مقدماً		(7,450)	10,800
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الانشطة التشغيلية		**(902,144)**	**4,738,646**
الأنشطة الاستثمارية			
قروض الإسكان		56,821	90,855
شراء ممتلكات ومعدات	5	(150,905)	(126,673)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(94,084)**	**(35,818)**
الأنشطة التمويلية			
المدفوع للخزينة العامة		(376,016)	(4,662,523)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(376,016)**	**(4,662,523)**
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		**(1,372,244)**	**40,305**
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة		**8,163,704**	**8,123,399**
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	**10**	**6,791,460**	**8,163,704**

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2011

1. عـام

تأسست هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 والذي صدر بتاريخ 15 أيار 1997 كهيئة ترتبط برئيس الوزراء، و تتمتع بشخصـية اعتبارية ذات اسـتقلال مالي وإداري. تعتبر الهيئة الخلف القانوني والواقعي لسـوق عمان المالي وقد آلت اليها جميع حقوقه وإلتزاماته وموجوداته وسجلاته وأمواله المنقولة وغير المنقولة.

هذا وقد تم الغاء قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 وتعديلاته وحل محله قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 والذي صدر بتاريخ 31 كانون الأول 2002.

تم تنفيذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسـنة 1997 تدريجياً خلال عامين من صـدوره بقرارات من مجلس الوزراء بناء على تنسـيب مجلس المفوضين الذي عين بموجب هذا القانون، بإستثناء الأحكام الانتقالية الواردة فيه حيث تم العمل بها من تاريخ صدور القانون وترتب عن ذلك إنشـاء ثلاث مؤسسـات وهي هيئة الأوراق المالية، سـوق الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز إيداع الأوراق المالية حيث تتمتع كل من هذه المؤسسات بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

تهدف الهيئة الى توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق الأوراق المالية وسوق راس المال فـي المملكـة وذلك من خلال تنظيم ومراقبة إصـدار الأوراق المالية والتعامل بها، وتنظيم ومراقبة نشـاطات الجهات الخاضـعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

تم اقرار القوائم المالية من قبل مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2 نيسان 2012.

2. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للهيئة.

3. استخدام التقديرات

إن إعـداد القوائـم الماليـة وتطبيق السياسـات المحاسـبية يتطلب من إدارة الهيئـة القيام بتقديـرات واجتهادات تؤثر علـى مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصـاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الهيئة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المسـتقبلية الناجمة عن اوضـاع وظروف تلك التقديرات في المسـتقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضـرورة على فرضـيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

4. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية للسنة السابقة.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

- **ممتلكات ومعدات**

تظهر الممتلكات والمعدات بسعر الكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم. ويتم استبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والاستهلاك المتراكم حين بيع الممتلكات والمعدات أو التخلص منها ويتم إثبات اية أرباح أو خسائر في قائمة الإيرادات والمصروفات. تستهلك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) باستخدام طريقة القسط الثابت وبنسب سنوية تتراوح ما بين 4% الى 33%. عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فانه يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الايرادات والمصروفات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

- **قروض الاسكان**

يتم تسجيل قروض الاسكان بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل الأرباح والخسائر عند حدوث تدني في قيمة الموجودات في قائمة الإيرادات والمصروفات.

- **مخصص تعويض نهاية الخدمة**

تم احتساب تعويض نهاية الخدمة حتى تاريخ 31 كانون الاول 2011 وفقاً لأحكام نظام موظفي هيئة الأوراق المالية رقم (26) لسنة 2006 والذي تم ايقاف العمل به اعتباراً من 1 كانون الثاني 2012.

- **ذمم دائنة ومستحقات**

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع او الخدمات المستلمة سواء تمت او لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

- **النقد وما في حكمه**

إن النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية يشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك والتي تستحق خلال فترة ثلاثة اشهر أو أقل.

- **تحقق الإيرادات**

يتم تحقق إيراد عمولات التداول يوميا بعد إغلاق التداول. هذا وقد أقر مجلس الوزراء ومجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية نسباً معينة توزع على أساسها العمولات بين هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان (سوق الأوراق المالية) ومركز إيداع الأوراق المالية.

يتم تحقق رسوم الإدراج والترخيص سنوياً.

يتم تحقق رسوم تسجيل الأوراق المالية حين تسجيلها لدى الهيئة.

يتم تحقق الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

5. ممتلكات ومعدات، صافي

	اراضي الهيئة× دينار	مبنى الهيئة × دينار	أجهزة الكترونية دينار	أثاث ومفروشات دينار	آلات وأجهزة دينار	سيارات ووسائط نقل دينار	قاصات دينار	المجموع دينار
الكلفة 2011								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2011	2,646,944	2,879,757	1,319,166	192,553	117,292	469,567	3,855	7,629,134
الإضافات	-	-	146,537	730	3,638	-	-	150,905
الاستبعادات	-	-	(122,019)	(9,035)	(13,067)	-	-	(144,121)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2011	2,646,944	2,879,757	1,343,684	184,248	107,863	469,567	3,855	7,635,918
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2011	-	1,074,771	944,383	149,620	61,543	339,270	3,422	2,573,009
إستهلاك السنة	-	115,192	331,456	9,663	9,762	26,452	131	492,656
الاستبعادات	-	-	(121,996)	(8,960)	(11,716)	-	-	(142,672)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2011	-	1,189,963	1,153,843	150,323	59,589	365,722	3,553	2,922,993
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2011	**2,646,944**	**1,689,794**	**189,841**	**33,925**	**48,274**	**103,845**	**302**	**4,712,925**
الكلفة 2010								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2010	2,646,944	2,875,326	1,202,987	189,452	114,330	469,567	3,855	7,502,461
الإضافات	-	4,431	116,179	3,101	2,962	-	-	126,673
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2010	2,646,944	2,879,757	1,319,166	192,553	117,292	469,567	3,855	7,629,134
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2010	-	959,679	658,324	137,765	51,671	312,816	3,291	2,123,546
إستهلاك السنة	-	115,092	286,059	11,855	9,872	26,454	131	449,463
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2010	-	1,074,771	944,383	149,620	61,543	339,270	3,422	2,573,009
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2010	**2,646,944**	**1,804,986**	**374,783**	**42,933**	**55,749**	**130,297**	**433**	**5,056,125**

* قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية خلال عام 2001 اعتماد نسب لتوزيع ملكية مبنى الهيئة واشغاله من قبل مؤسسات سوق رأس المال وفقاً للنسب التالية:

	النسبه
هيئة الاوراق المالية	%47
بورصة عمان	%28
مركز ايداع الاوراق المالية	%25

وعليه فقد قام كل من بورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية بدفع ثمن حصصهما من كلفة الارض والبناء وفقاً لهذه النسب، علماً بأن الأرض وما عليها من إنشـاءات ما تزال مسـجلة باسـم هيئة الأوراق المالية وتقتصـر هذه البيانات المالية على اظهار حصة الهيئة فقط من كلفة ارض ومبنى الهيئة.

ان الاراضي المسجلة باسم هيئة الاوراق المالية البالغة كلفتها 2,646,944 دينار تقسم الى:

- أرض مبنى الهيئة (حصة الهيئة فقط) بمبلغ 287,483 دينار.
- اراضي مشروع المركز المالي الوطني الاردني بمبلغ 2,359,461 دينار.

علماً بان اراضي مشروع المركز المالي الوطني الأردني البالغة كلفتها 2,359,461 دينار قد تم تمويلها بمبلغ 705,361 دينار من اموال الهيئة وبمبلغ 1,654,100 دينار من اموال بورصة عمان.

اضافة الى ما ذكر اعلاه، تشير حسابات مشروع مبنى المركز المالي الوطني الاردني والممسوكة من قبل بورصة عمان والممولة من قبل كل من بورصـة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية الى ان اجمالي كلفة الدفعات على حسـاب المشـروع قيد التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2011 بلغت 24,958,339 دينار.

6. قروض الإسكان، صافي

إن الحركة على قروض الإسكان هي كما يلي:

	2011 دينـار	2010 دينـار
أصل القروض الممنوحة	569,921	631,578
فوائد دائنة مستحقة عن أصل القروض	493,072	489,085
أقساط قروض مسددة	(479,976)	(467,534)
فوائد مدينة مستحقة عن أقساط القروض المسددة	(185,386)	(199,098)
أقساط قروض مستحقة وغير مقبوضة	26,038	26,459
	423,669	480,490
ينزل: قروض مشكوك في تحصيلها	(54,294)	(52,818)
	369,375	427,672

يتم احتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الإسكان الممنوحة للموظفين بمعدل 5% سنويا كما تحتسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل 5% سنويا على الأقساط المسددة من أصل قروض الإسكان الممنوحة، ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة جزءا لا يتجزأ من أصل القروض الممنوحة.

وفقا لتعليمات سوق عمان المالي فقد تم منح القروض المبينة أعلاه مقابل قيام المستفيدين برهن العقار والتأمين عليه بمبلغ لا يقل عن رصيد القرض لصالح الهيئة ضد أخطار الحريق والزلازل والانجراف وذلك طيلة مدة القرض.

فيما يلي الحركة على مخصص القروض المشكوك في تحصيلها:

	2011 دينـار	2010 دينـار
رصيد بداية السنة	52,818	51,341
المخصص للسنة	1,476	1,477
رصيد نهاية السنة	54,294	52,818

7. إيرادات مستحقة وغير مقبوضة، صافي

	2011 دينـار	2010 دينـار
رسوم إدراج	127,374	103,484
رسوم تسجيل أوراق مالية	95,150	52,460
رسوم ترخيص مستحقة	500	500
ايرادات تقديم معلومات	19,946	19,946
فوائد بنكية مستحقة وغير مقبوضة	22,154	37,354
أخـرى	873	873
	265,997	214,617
ينزل: مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها	(145,030)	(161,617)
	120,967	53,000

فيما يلي الحركة على مخصص المبالغ المستحقة المشكوك في تحصيلها

	2011 دينـار	2010 دينـار
رصيد بداية السنة	161,617	150,159
المخصص للسنة	11,213	11,458
ماتم تحويله للإيرادات	(27,800)	-
رصيد نهاية السنة	145,030	161,617

8. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2011 دينـار	2010 دينـار
ذمم مدينة	7,527	3,666
تأمينات مستردة	4,686	4,686
مصاريف مدفوعة مقدما	8,097	11,502
أقساط قروض مستحقة	26,038	26,459
دفعات على حساب شراء ممتلكات	14,373	149,264
أخـرى	1,662	8,501
	62,383	204,078

9. ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية

	2011 دينـار	2010 دينـار
بورصة عمان	22,838	15,513
مركز ايداع الاوراق المالية	21,809	16,767
	44,647	32,280

10. نقد وأرصدة لدى البنوك

يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك مبلغ الاحتياطي العام وكذلك الاحتياطي الذي تم تشكيله لإعادة امتلاك حصص بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم.

تشتمل الأرصدة لدى البنوك على ودائع لأجل تستحق خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد وبمعدل فائدة سنوية تتراوح بين 3,5% إلى 3,75% على الودائع بالدينار الأردني.

لاغراض قائمة التدفقات النقدية، فان النقد وما في حكمه يشتمل على ما يلي:

	2011 دينـار	2010 دينـار
ارصدة لدى بنوك	10,791,460	18,277,229
ينزل: الاحتياطي العام	-	(6,113,525)
ينزل: احتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم	(4,000,000)	(4,000,000)
	6,791,460	8,163,704

11. الإحتياطيات

يمثل هذا البند الاحتياطيات التي تم إنشاؤها بموجب احكام المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

- جاء تشكيل احتياطي امتلاك حصص بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم بناء على قرار الهيئة لإعادة امتلاك كامل المبنى القائم.

- تنص الفقرة (ب) من المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 على أن تحتفظ الهيئة باحتياطي عام يعادل مثل إجمالي النفقات في ميزانيتها السنوية وتدفع المبالغ الزائدة عن ذلك إلى خزينة المملكة الأردنية الهاشمية. هذا وقد تم تحويل كامل رصيد الإحتياطي إلى خزينة الدولة بناءاً على طلب من وزارة المالية. ولم تحتفظ الهيئة باحتياطي عام حسب قانون هيئة الأوراق المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

12. سلفة بورصة عمان

يمثل هذا البند رصيد السلفة الممنوحة للهيئة من بورصة عمان خلال عام 2004 وذلك بهدف شراء ارض لمشروع مبنى المركز المالي الاردني والتي ما زالت مسجلة باسم هيئة الاوراق المالية.

13. مخصص تعويض نهاية الخدمة

ان الحركة على هذا المخصص هي كما يلي:

	2011 دينـار	2010 دينـار
الرصيد في بداية السنة	4,260,652	4,002,420
يضاف: مخصص تعويض نهاية الخدمة للسنة×	564,313	328,182
ينزل : مخصصات مدفوعة	(1,432,872)	(69,950)
الرصيد في نهاية السنة	3,392,093	4,260,652

* صـدر بالجريدة الرسـمية خلال عام 2011 تعديل على نظام الخدمة المدنية رقم (30) لسنة 2007 وتعديلاته، وبموجبه تم اخضاع موظفي هيئة الاوراق المالية لاحكام هذا النظام اعتباراً من 1 كانون الثاني 2012. وينص النظام على صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الهيئة الذين كانوا يستحقونها بموجب التشريعات الخاصة بدوائرهم قبل نفاذ أحكام هذا النظام على أن تحسب هذه المكافأة وفقاً للتشريعات الخاصة بهم حتى تاريخ 31 كانون الاول 2011 وحسب التعليمات التي يصدرها مجلس الخدمة المدنية لهذه الغاية.

14. ذمم وأرصدة دائنة أخرى

	2011 دينـار	2010 دينـار
أمانات موردين	14,373	149,264
أمانات أخرى ×	870,009	1,072,154
إيرادات مؤجلة	5,500	185,917
أخرى	36	52
	889,918	1,407,387

× يتضـمن هذا البند كفالتين بمبلغ (735,629) دينار و (113,313) دينار لصـالح الدائنين لشـركة بيت الأسـهم وشـركة الرضـا واللتين تم تسييلهما بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2010/266) و (2010/192) على التوالي.

15. رسوم إدراج وترخيص

	2011 دينـار	2010 دينـار
رسوم إدراج	461,759	455,662
رسوم ترخيص	217,950	219,750
	679,709	675,412

تبلغ رسـوم الإدراج 0/0002 دينار من القيمة الاسـمية للأسـهم والسـندات على ان لا يزيد المبلغ عن 2ر000 دينار ومبلغ 250 ديناراً رسـماً مقطوعاً لقاء كل إصـدار لإسـناد قرض تصدر عن الحكومة أو المؤسسـات العامة الحكومية والبلديات بموجب نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (24) لسنة 1999 والمعمول به ابتداءً من أول حزيران 1999.

16. رسوم تسجيل الأوراق المالية

تبلـغ رسـوم تسـجيل الأوراق الماليـة بموجب نظام رسـوم هيئة الأوراق المالية رقـم (24) لسـنة 1999 والمعمول به ابتداءً مـن أول حزيران 1999 وتعديلاته 0/003 دينار على الأسهم و 0/0002 دينار على السندات من القيمة الإسمية للأوراق المالية والتي يجري تسجيلها، على ان لا يزيد المبلغ عن 50,000 دينار و 3,000 دينار لكل من الأسهم والسندات على التوالي.

17. إيرادات فوائد، صافي

	2011 دينـار	2010 دينـار
فوائد بنكية	556,501	686,420
فوائد قروض الإسكان	9,573	(3,545)
	566,074	682,875

18. إيرادات أخرى

	2011 دينـار	2010 دينـار
ايرادات دورات	-	46,295
غرامات	302,777	525,656
تبرعات	180,416	180,416
إيرادات متفرقة	1,268	50,460
	484,461	802,827

19. مصاريف إدارية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2011 دينـار	2010 دينـار
رواتب وأجور وعلاوات ومكافآت	2,260,912	2,428,912
مساهمة الهيئة في صندوق الادخار	216,513	221,440
مساهمة الهيئة في صندوق الضمان الاجتماعي	213,602	233,322
مساهمة الهيئة في صندوق الاسكان	500,000	1,300,000
مساهمة الهيئة في صندوق كرسي جلالة الملك	250,000	250,000
معالجات طبية	210,000	180,000
ملابس مستخدمين	5,133	8,909

	2011 دينـار	2010 دينـار
تأميـن	45,523	44,768
دورات وتدريب وعلاوات سفر	35,409	101,000
قرطاسية ولوازم مكتبية ومطبوعات	15,319	28,100
حراسة وتنظيف	43,637	43,932
صيانة	50,564	109,084
كهرباء واتصالات ومحروقات وماء	136,638	135,349
ضيافة	5,636	7,458
إعلانات	335	2,607
دعم لجنة النشاط الاجتماعي	-	25,000
كتب وصحف واشتراكات	23,701	29,077
أتعاب مستشارين وخبراء ولجان *	64,595	72,595
أتعاب مهنية	8,500	8,500
مصاريف برامج تدريبية	1,556	26,510
خسائر بيع ممتلكات ومعدات	1,449	-
مصاريف برامج اجهزة الكترونية * *	122,950	16,982
اخرى (نثرية)	8,663	10,556
	4,220,635	5,284,101

* يمثل هذا المبلغ اتعاب المستشارين بما فيها المستشار القانوني والمستشار المالي للهيئة.

* * يتضمن هذا البند كلفة الربط على الشبكة الحكومية وصيانة نظام الرقابة على التداول (ARAMIS).

20.القضايا المقامة على الهيئة

هنالك قضايا مقامة على الهيئة مع آخرين بمبلغ 3,679,200 دينار، تعتقد إدارة الهيئة بناءً على راي المستشار القانوني لها بأن موقفها القانوني في هذه القضايا جيد، وعلى الرغم من صعوبة التكهن بالقرار القضائي الذي سيصدر بالدعاوي الا انها وفي ظل تقييمها لموقفها القانوني ترى إدارة الهيئة انه لن يترتب على الهيئة أية التزامات مالية نتيجة لهذه القضايا.

21.معاملات مع جهات ذات علاقة

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا:

	2011 دينـار	2010 دينـار
رواتب ومكافآت	240,865	237,078

22.القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة لدى البنوك، الذمم المدينة وقروض الإسكان وبعض الأرصدة المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من سلفة بورصة عمان وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى. إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

23.إدارة المخاطر

أ. **مخاطر أسعار الفائدة**

إن مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.

ان الهيئة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها والتي تحمل فائدة مثل الودائع لدى البنوك.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الإيرادات والمصروفات للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة كما في 31 كانون الأول، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

تتمثل حساسية قائمة الإيرادات والمصروفات بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول.

2011

العملة	الزيادة بسعر الفائدة	الأثر على زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة
	(نقطة)	دينار
دينار أردني	50	(54,247)

2010

العملة	الزيادة بسعر الفائدة	الأثر على زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة
	(نقطة)	دينار
دينار أردني	50	91,120
دولار أمريكي	50	281

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

ب. **مخاطر الائتمان**

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الهيئة. وترى الهيئة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان الشركات تقوم بتسديد الرسوم المترتبة عليها نقدا عند استحقاقها. كما تحتفظ الهيئة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

ج. **مخاطر العملات**

إن معظم تعاملات الهيئة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سـعر صـرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (1/41 دولار لكل دينار).

د. **مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الهيئة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها، وان إدارة مخاطر السيولة تتطلب الحفاظ على النقد الكافي لمواجهة التزاماتها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الهيئة بإدارة الموجودات والمطلوبات مواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

	أكثر من 3 سنوات
	دينـار
2011	
سلفة بورصة عمان	1,654,100
2010	
سلفة بورصة عمان	1,654,100

الملاحق

هيئة الأوراق المالية
JORDAN SECURITIES COMMISSION

الملاحق

ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية

ملحق رقم (2) جداول بأسماء الأشخاص المخالفين لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، والذين تم اتخاذ التدابير المناسبة بحقهم من قبل الهيئة.

ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية

جدول رقم (1)

الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها عن طريق الاكتتاب الخاص ورسملة الديون والاندماج خلال عام 2011

الرقم	اسم الشركه	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار (دينار)	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)	تاريخ موافقة الهيئه
1	بنك الاردن	10,000,000	شريك استراتيجي	2.64	10,000,000	26,400,000	2011/02/09
2	الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	12,440,000	تغطية اسهم غير مكتتب بها عن طريق تخصيصها لشريك استراتيجي	0.60	12,440,000	7,464,000	2011/03/15
3	المؤسسة الصحفية الاردنية (الراي)	2,500,000	عرض عام لمساهمين الشركة بنشرة اصدار	6.00	2,350,464	14,102,784	2011/07/19
		149,536	تم البيع من خلال السوق	6.00	149,536	897,216	2011/07/19
4	الالبسة الاردنية	700,000	عرض عام لمساهمين الشركة بنشرة اصدار	1.00	499,731	499,731	2011/08/16
5	شركة التجمعات للمشاريع السياحية	25,000,000	شريك استراتيجي	0.72	25,000,000	18,000,000	2011/11/02
6	البنك الاستثماري	14,750,000	عرض عام لمساهمين الشركة بنشرة اصدار	1.00	14,116,574	14,116,574	2011/11/22
المجموع		**65,539,536**			**64,556,305**	**81,480,305**	

ملاحظه : يتوجب على الشركات المساهمة العامة التي تقوم بطرح اسهمها للاكتتاب عن طريق الاصدار العام لمساهميها أن تقوم ببيع الاسهم غير المكتتب بها

المصدر : دائرة الاصدار

جدول رقم (2)

الأسهم التي تم إصدارها في أعوام سابقة وتم تغطيتها في عام 2011

الرقم	اسم الشركه	سعر الإصدار (دينار)	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)	تاريخ موافقة الهيئه
1	وادي الشتا /تغطية اسهم غير مكتتب بها عن طريق العرض العام لمساهمي الشركة بنشرة اصدار	0.75	263,731	197,798	2011/10/12
المجموع			**263,731**	**197,798**	

جدول رقم (3)

الاصدارات الاولية للشركات الناتجة عن تحول الصفة القانونية الى مساهمة عامة والشركات القائمة التي تم تسجيلها لدى الهيئة لاول مرة لعام - 2011

الرقم	اسم الشركه	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	قيمة رأس المال المكتتب به بعد الطرح	تاريخ موافقة الهيئة على التسجيل
1	اسمنت الشمالية / متحولة	55,000,000	50,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	55,000,000	2011/3/23
المجموع		**55,000,000**	**50,000,000**	**5,000,000**	**5,000,000**	**5,000,000**	**5,000,000**	**55,000,000**	**-**

جدول رقم (4)

الشركات التي قامت بزيادة راسمالها عن طريق رسملة الارباح المدورة وعلاوة الاصدار والاحتياطيات خلال عام 2011

الرقم	اسم الشركة	عدد الاسهم المصدرة	قيمة الاسهم المصدرة (دينار)	تاريخ موافقة الهيئة	تاريخ حق المساهم
1	التجمعات للمشاريع السياحية	4,000,000	4,000,000	2011/03/15	2011/03/29
2	بنك الاردن	45,100,000	45,100,000	2011/03/23	2011/04/06
3	الزرقاء للتعليم والاستثمار	3,000,000	3,000,000	2011/04/05	2011/04/19
4	الشرق العربي للتامين	2,500,000	2,500,000	2011/05/04	2011/05/18
5	الاسواق الحرة الاردنية	2,500,000	2,500,000	2011/05/04	2011/05/18
6	البنك الاهلي الاردني	16,500,000	16,500,000	2011/05/23	2011/06/06
7	البنك التجاري الاردني	2,410,773	2,410,773	2011/07/18	2011/08/01
8	الشرق الاوسط للتامين	1,000,000	1,000,000	2011/07/18	2011/08/01
9	الاردنية للادارة والاستشارات	140,000	140,000	2011/07/18	2011/08/01
10	البنك الاردن دبي الاسلامي	14,000,000	14,000,000	2011/07/19	2011/08/02
11	البنك المؤسسة العربية المصرفية	9,600,000	9,600,000	2011/08/02	2011/08/16
12	البنك الاستثماري	7,750,000	7,750,000	2011/08/16	2011/08/30
13	الاتحاد العربي الدولي للتامين	2,000,000	2,000,000	2011/08/16	2011/08/30
14	التحديث للاستثمارات العقارية	300,000	300,000	2011/08/16	2011/08/30
15	دار الدواء للتنمية والاستثمار	3,000,000	3,000,000	2011/08/16	2011/08/30
16	الاردنية للصناعات الخشبية	500,000	500,000	2011/08/16	2011/08/30
17	بنك سوسيته جنرال الاردن	9,544,170	9,544,170	2011/08/23	2011/09/06
18	سنيورة للصناعات الغذائية	3,100,417	3,100,417	2011/09/28	2011/10/12
19	الشراع للتطوير العقاري والاستثمارات/رسملة امانات معلقة على شرط	3,300,000	3,300,000	2011/10/23	2011/11/06
	المجموع الإجمالي	**130,245,360**	**130,245,360**		

جدول رقم (5)

الشركات التي قامت بطرح اسناد قرض خلال عام 2011

الرقم	اسم الشركه	تاريخ الاصدار	عدد الاسناد المغطاه	قيمة الاسناد المغطاة (دينار)	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
1	الرهن العقاري /اسناد	2011/02/24	8000	8,000,000	2012/2/23	%3.50	2009/10/2 2010/9/+7
2	الرهن العقاري /اسناد	2011/03/01	5000	5,000,000	2012/03/01	%3.25	2010/09/07
3	الرهن العقاري /اسناد	2011/04/28	6000	6,000,000	2012/04/29	%4.36	2010/09/07
4	الرهن العقاري /اسناد	2011/05/08	5000	5,000,000	2012/05/08	%4.70	2010/09/07
5	الرهن العقاري /اسناد	2011/05/19	5000	5,000,000	2012/05/20	%4.90	2010/09/07
6	الرهن العقاري /اسناد	2011/07/06	4000	4,000,000	2012/07/05	%4.83	2010/09/07
7	الرهن العقاري /اسناد	2011/10/19	5000	5,000,000	2012/10/18	%4.11	2010/09/07
	المجموع الاجمالي		**38,000**	**38,000,000**			

جدول رقم (6)

الاوراق المالية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2011 الصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي

الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية (دينار)	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
1	اذونات الخزينة	34/2010	100,000,000	2010/12/23	2011/06/23	%2.28	2011/01/05
2	اذونات الخزينة	35/2010	50,000,000	2010/12/27	2011/06/27	%2.28	2011/01/05
3	سندات الخزينة	55/2010	50,000,000	2010/12/16	2013/12/16	%4.39	2011/01/05
4	سندات الخزينة	56/2010	76,600,000	2010/12/20	2013/12/20	%4.39	2011/01/05
5	سندات سلطة المياه	49	44,480,000	2010/12/22	2013/12/22	%4.55	2011/01/05
6	سندات سلطة المياه	50	45,000,000	2010/12/26	2013/12/26	%4.40	2011/01/05
7	سندات الخزينة	1/2011	24,000,000	2011/01/11	2014/01/11	%4.36	2011/02/02
8	سندات الخزينة	2/2011	21,000,000	2011/01/16	2014/01/16	%4.37	2011/02/02
9	سندات الخزينة	3/2011	31,000,000	2011/01/20	2014/01/20	%4.36	2011/02/02
10	اذونات الخزينة	1/2011	50,000,000	2011/01/31	2011/07/31	%2.21	2011/02/17
11	سندات الخزينة	4/2011	39,000,000	2011/01/25	2014/01/25	%4.35	2011/02/17
12	اذونات الخزينة	2/2011	40,000,000	2011/02/10	2012/02/10	%2.88	2011/03/01
13	سندات الخزينة	5/2011	42,100,000	2011/02/03	2014/02/03	%4.35	2011/03/01
14	سندات الخزينة	6/2011	50,000,000	2011/02/08	2013/02/08	%3.94	2011/03/01
15	اذونات الخزينة	3/2011	50,000,000	2011/02/17	2011/08/17	%2.26	2011/03/15
16	سندات الخزينة	8/2011	75,000,000	2011/02/20	2013/02/20	%4.21	2011/03/15
17	سندات الخزينة	9/2011	50,000,000	2011/02/27	2013/02/27	%4.53	2011/03/15
18	اذونات الخزينة	4/2011	100,000,000	2011/02/23	2011/08/23	%2.46	2011/03/15
19	اذونات الخزينة	5/2011	100,000,000	2011/02/28	2012/02/28	%3.47	2011/03/15
20	سندات شركة الكهرباء الوطنية	4	50,000,000	2011/02/22	2014/02/22	%5.09	2011/03/15
21	سندات الخزينة	11/2011	72,500,000	2011/03/08	2013/03/08	%4.69	2011/03/23
22	اذونات الخزينة	6/2011	75,000,000	2011/03/07	2011/09/07	%2.76	2011/03/23
23	اذونات الخزينة	7/2011	35,000,000	2011/03/10	2012/03/10	%3.70	2011/03/23
24	اذونات المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	5	15,000,000	2011/03/16	2012/03/16	%3.81	2011/04/05
25	سندات شركة الكهرباء الوطنية	5	50,000,000	2011/03/13	2013/03/13	%4.86	2011/04/05
26	اذونات الخزينة	8/2011	75,000,000	2011/03/17	2012/03/17	%3.87	2011/04/05
27	اذونات الخزينة	9/2011	65,500,000	2011/03/21	2011/09/21	%2.81	2011/04/05
28	سندات الخزينة	13/2011	69,500,000	2011/03/23	2013/03/23	%4.96	2011/04/05
29	اذونات الخزينة	10/2011	43,000,000	2011/03/29	2011/09/29	%2.97	2011/05/04
30	اذونات الخزينة	11/2011	37,000,000	2011/03/31	2012/03/31	%3.89	2011/05/04
31	اذونات الخزينة	12/2011	67,500,000	2011/04/05	2011/10/05	%3.03	2011/05/04
32	اذونات الخزينة	13/2011	56,000,000	2011/04/18	2012/04/18	%4.00	2011/05/04
33	سندات الخزينة	14/2011	21,000,000	2011/03/27	2014/03/27	%5.33	2011/05/04
34	سندات الخزينة	15/2011	75,000,000	2011/04/12	2013/04/12	%5.11	2011/05/04
35	سندات الخزينة	16/2011	40,100,000	2011/04/21	2012/10/21	%4.61	2011/05/10
36	سندات الخزينة	17/2011	50,000,000	2011/04/26	2012/10/26	%4.73	2011/05/10
37	اذونات المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	6	15,000,000	2011/04/28	2012/04/28	%4.18	2011/05/10

الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية (دينار)	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
38	اذونات الخزينة	14/2011	14,000,000	2011/05/05	2012/05/05	%4.15	2011/05/23
39	اذونات الخزينة	15/2011	50,000,000	2011/05/13	2011/12/14	%3.21	2011/07/18
40	اذونات الخزينة	16/2011	50,000,000	2011/05/16	2011/12/16	%3.24	2011/07/18
41	سندات الخزينة	18/2011	29,600,000	2011/05/12	2013/05/12	%5.28	2011/07/18
42	سندات الخزينة	19/2011	50,000,000	2011/05/19	2013/05/19	%5.29	2011/07/18
43	سندات الخزينة	20/2011	50,000,000	2011/05/31	2013/05/31	%5.26	2011/07/18
44	سندات الخزينة	21/2011	50,000,000	2011/06/09	2013/06/09	%5.37	2011/07/18
45	سندات الخزينة	22/2011	19,000,000	2011/06/21	2014/06/21	%5.86	2011/07/18
46	سندات الخزينة	23/2011	50,000,000	2011/06/23	2014/06/23	%5.95	2011/07/18
47	سندات الخزينة	24/2011	50,000,000	2011/06/27	2014/06/27	%6.04	2011/07/18
48	سندات سلطة المياه	51	28,000,000	2011/05/26	2014/05/26	%5.75	2011/07/18
49	سندات الخزينة	25/2011	50,000,000	2011/06/30	2014/06/30	%6.14	2011/08/02
50	سندات الخزينة	26/2011	39,700,000	2011/07/05	2016/07/05	%7.31	2011/08/02
51	سندات الخزينة	27/2011	50,000,000	2011/07/07	2014/07/07	%6.26	2011/08/02
52	اذونات شركة الكهرباء الوطنية	1	100,000,000	2011/07/11	2012/07/11	%4.75	2011/08/02
53	سندات الخزينة	28/2011	25,000,000	2011/07/14	2013/07/14	%5.17	2011/08/16
54	سندات شركة الكهرباء الوطنية	6	70,000,000	2011/07/20	2013/07/20	%6.23	2011/08/16
55	سندات شركة الكهرباء الوطنية	7	24,300,000	2011/07/24	2013/01/24	%6.09	2011/08/16
56	سندات المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	2	20,000,000	2011/08/07	2013/08/07	%6.99	2011/08/23
57	سندات شركة الكهرباء الوطنية	8	50,000,000	2011/08/01	2013/08/01	%6.82	2011/08/23
58	سندات المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	3	25,000,000	2011/08/18	2013/08/18	%6.83	2011/09/28
59	سندات شركة الكهرباء الوطنية	9	100,000,000	2011/08/24	2014/08/24	%7.31	2011/09/28
60	اذونات الخزينة	17/2011	75,000,000	2011/09/07	2012/03/07	%3.43	2011/09/28
61	سندات سلطة المياه	52	50,000,000	2011/08/28	2014/08/28	%7.30	2011/09/28
62	سندات الخزينة	29/2011	75,000,000	2011/09/13	2014/09/13	%6.76	2011/09/28
63	سندات الخزينة	30/2011	50,000,000	2011/09/19	2014/09/19	%6.59	2011/10/23
64	سندات الخزينة	31/2011	75,000,000	2011/09/26	2014/09/26	%6.47	2011/10/23
65	سندات سلطة المياه	53	30,500,000	2011/09/29	2014/09/29	%6.48	2011/10/23
66	اذونات الخزينة	18/2011	50,000,000	2011/09/25	2012/09/25	%3.98	2011/10/23
67	سندات الخزينة	32/2011	46,800,000	2011/10/05	2016/10/05	%6.98	2011/11/02
68	سندات الخزينة	33/2011	50,000,000	2011/10/09	2014/10/09	%6.39	2011/11/02
69	سندات الخزينة	34/2011	50,000,000	2011/10/11	2013/10/11	%5.72	2011/11/02
70	سندات الخزينة	35/2011	50,000,000	2011/10/16	2014/10/16	%6.12	2011/11/02
71	سندات الخزينة	36/2011	50,000,000	2011/10/18	2016/10/18	%6.92	2011/11/02
72	سندات الخزينة	37/2011	100,000,000	2011/10/19	2014/10/19	%6.18	2011/11/02
73	سندات الخزينة	38/2011	75,000,000	2011/10/23	2013/10/23	%5.63	2011/11/02
74	سندات الخزينة	39/2011	75,000,000	2011/10/25	2014/10/25	%6.14	2011/11/22
75	سندات الخزينة	40/2011	50,000,000	2011/11/01	2016/11/01	%6.86	2011/11/22
76	اذونات الخزينة	19/2011	50,000,000	2011/10/30	2012/04/30	%3.15	2011/12/19

الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية (دينار)	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
77	اذونات الخزينة	20/2011	50,000,000	2011/11/14	2012/05/14	%3.02	2011/12/19
78	اذونات الخزينة	21/2011	100,000,000	2011/11/20	2012/11/20	%3.78	2011/12/19
79	سندات الخزينة	41/2011	50,000,000	2011/11/03	2015/11/03	%6.49	2011/12/19
80	سندات الخزينة	42/2011	50,000,000	2011/11/16	2015/11/16	%6.48	2011/12/19
81	سندات الخزينة	43/2011	50,000,000	2011/11/17	2014/11/17	%6.16	2011/12/19
82	سندات الخزينة	44/2011	100,000,000	2011/11/22	2013/11/22	%5.78	2011/12/19
83	سندات الخزينة	45/2011	100,000,000	2011/11/24	2014/11/24	%6.48	2011/12/19
84	سندات سلطة المياه	54	35,500,000	2011/11/15	2014/11/15	%6.11	2011/12/19
85	سندات شركة الكهرباء الوطنية	10	48,600,000	2011/11/21	2014/11/21	%6.24	2011/12/19
86	اذونات الخزينة	22/2011	81,000,000	2011/11/27	2012/05/27	%3.05	2011/12/19
87	اذونات الخزينة	23/2011	50,000,000	2011/05/28	2012/05/28	%3.07	2011/12/19
88	اذونات الخزينة	24/2011	50,000,000	2011/12/04	2012/06/04	%3.15	2011/12/29
89	اذونات الخزينة	26/2011	100,000,000	2011/12/07	2012/03/07	%2.70	2011/12/29
90	اذونات الخزينة	27/2011	50,000,000	2011/12/08	2012/06/08	%3.23	2011/12/29
91	اذونات الخزينة	28/2011	50,000,000	2011/12/12	2012/03/12	%2.84	2011/12/29
المجموع الاجمالي التراكمي لنهاية كانون الأول			**4,912,280,000**				

ملحق رقم (2) جداول المخالفات المرتكبة وانواعها والاجراءات المتخذة بحق المخالفين

جدول رقم (1)

الجهات التي لم تتخذ الخطوات اللازمة للتحقق من دقة المعلومات وتحقيق الرقابة وتفعيل ضابط الامتثال

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة الأفنان للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	عبد الإله ظافر الداود	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
3	الضامنون العرب	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	الوطنية لصناعة الصلب	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
5	محمد انور مفلح حمدان	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
6	احمد ابراهيم ظافر الداود	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
7	ابراهيم ظافر سعيد الداود	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
8	الأهلي للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
9	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
10	ناصر محمد الديك	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
11	حازم على الراسخ	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
12	أيمن حازم الراسخ	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
13	رائد عيسى الريموني	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
14	رامي احمد ابو يوسف	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
15	الفارس للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
16	السلام للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
17	شعاع للتداول والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
18	الموارد للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
19	ابداع للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
20	البيت الكوني للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
21	آسيا للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
22	الأمناء للإستثمار وإدارة المحافظ المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
23	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
24	المصرفيون للوساطة والاستثمارت المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
25	عمان للإستثمارات والأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
26	أموال للخدمات والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
27	شركة الإتحاد للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
28	التنمية للأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
29	الحكمة للخدمات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
30	امنية للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
31	صكوك للإستثمار والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
32	ملتقى التداول[1]	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
33	عاصم الصغير[2]	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
34	ملتقى التداول	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

جدول رقم (2)

شركات الخدمات المالية التي لم تقم بإعلام الهيئة بوقوعها في ارتباك مالي أو بأية دعاوى لها تأثير على الشركة أو بأية اتفاقية مع البنوك أو كفالة من قبلها

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
3	الفارس للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	شعاع للتداول والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
5	السهم الدولي للإستثمار والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
6	ابداع للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
7	الأمناء للإستثمار وإدارة المحافظ المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
8	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
9	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
10	التنمية للأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
11	الحكمة للخدمات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
12	ملتقى التداول	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

جدول رقم (3)

شركتا الخدمات المالية اللتان خالفتا التعليمات فيما يتعلق بنقصان مبلغ صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
2	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. قيد في السجل

(1) كررت الشركة المخالفة مرتان.
(2) كرر الشخص المخالفة 3 مرات.

جدول رقم (4)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص فيما يتعلق بعدم توفر متطلبات الترخيص بشكل دائم لديها

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. توجيه تنبيه
2	الأهلي للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
3	العربية للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
4	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. قيد في السجل

جدول رقم (5)

شركة الخدمات المالية التي لم تحصل على موافقة الهيئة لممارسة أعمال الخدمات المالية من خلال فروع تابعة لها

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	اثمار للإستثمار والاستشارات المالية	1. التأكيد على الالتزام بالقانون

جدول رقم (6)

شركات الخدمات المالية التي خالفت التعليمات فيما يتعلق بقبول تفاويض من غير العملاء الموثقين أو عدم المصادقة على التواقيع أو عدم وجود اتفاقية خطية بين العميل والوسيط أو البيع دون تفويض

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شيركو للأوراق المالية	1. قيد في السجل
2	النخبة للخدمات المالية [3]	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
3	الأهلي للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	السهم الدولي للإستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل 3. التأكيد على الالتزام بالقانون
5	البيت الكوني للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
6	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
7	أموال للخدمات والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
8	المركز المالي الدولي	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
9	حاتم محمود الشاهد	1. توجيه تنبيه
10	الموارد للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. توجيه تنبيه
11	ملتقى التداول	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
12	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

(3) كررت الشركة المخالفة ست مرات

جدول رقم (7)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص فيمايتعلق بمسك السجلات بشكل غير صحيح أو عدم اتخاذ الاحتياطات ضد خطر تحريف المعلومات أو عدم الإلتزام بنظام محاسبي وفق متطلبات الهيئة

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الأهلي للوساطة المالية	1. توجيه تنبيه
2	البلاد للأوراق المالية والإستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
3	العربية للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
4	السلام للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
5	البيت الكوني للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
6	عمان للإستثمارات والأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
7	المركز المالي الدولي	1. فرض غرامة
8	سنابل الخير للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة

جدول رقم (8)

شركات الخدمات المالية التي أساءت التصرف بأموال العملاء أو تقاضي عمولات بصورة مخالفة للقانون أو صرف شيك لغير المستفيد الأول أو عدم ارسال كشف حساب للعميل كل ثلاثة أشهر

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	الأهلي للوساطة المالية	التأكيد على الإلتزام بالقانون
3	البلاد للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	الفارس للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
5	السلام للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
6	شعاع للتداول والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
7	السهم الدولي للإستثمار والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
8	إبداع للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
9	البيت الكوني للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
10	الأمناء للإستثمار وإدارة المحافظ المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
11	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
12	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه 2. التأكيد على الإلتزام بالقانون
13	عمان للإستثمارات والأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
14	أموال للخدمات والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
15	ملتقى التداول	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

جدول رقم (9)

شركات الخدمات المالية التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي أو نصف السنوي خلال المدة القانونية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	نهر الأردن للإستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
3	نهر الأردن للإستثمار والوساطة المالية	1. توجيه تنبيه 2. طلب الإلتزام بالقانون.
4	آرنست ويونغ الأردن للإستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
5	أموال للخدمات والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

جدول رقم (10)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (18) و(107/أ) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	الفارس للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
3	النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
5	بنك الاستثمار العربي الأردني	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
6	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

جدول رقم (11)

شركتا الخدمات المالية اللتان مارستا الخداع والتضليل والأعمال المحظورة وإساءة التصرف بأموال العملاء

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	الفارس للإستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

جدول رقم (12)

الجهات التي خالفت قواعد السلوك المهني والحد من الخدمات والتأثير على المنافسة

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
3	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
4	سنابل الخير للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
5	عاصم الصغير	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

جدول رقم (13)

شركة الخدمات المالية التي لم تقدم التقارير المطلوبة خلال المدة القانونية ولم تطبق معايير التدقيق الدولية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصفوة للإستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل

جدول رقم (14)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات التمويل على الهامش

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	الايمان للإستثمارات المالية[4]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
2	ملتقى التداول[5]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
3	الأهلي للوساطة المالية[6]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
4	النخبة للخدمات المالية[7]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
5	الموارد للوساطة المالية [8]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
6	بيت الاستثمار للخدمات المالية[9]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
7	البلاد للأوراق المالية والاستثمار[10]	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
8	مبادلة للإستثمارات المالية[11]	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
9	البيت الكوني للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
10	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
11	العالمية للوساطة والأسواق المالية[12]	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
12	الاتحاد للوساطة المالية[13]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل

(4) كررت الشركة المخالفة 11 مرة.
(5) كررت الشركة المخالفة 13 مرة وفرضت عليها غرامة مرة.
(6) كررت الشركة المخالفة 11 مرة وفرضت عليها غرامة مرة.
(7) كررت الشركة المخالفة 5 مرات وفرضت عليها غرامتان.
(8) كررت الشركة المخالفة 12 مرة وفرضت عليها غرامة مرة.
(9) كررت الشركة المخالفة 11 مرة.
(10) كررت الشركة المخالفة مرتان وفرضت غرامة مرة.
(11) كررت الشركة المخالفة مرتان.
(12) كررت الشركة المخالفة 7 مرات.
(13) كررت الشركة المخالفة مرتان.

جدول رقم (15)

شركتا الخدمات المالية اللتان خالفتا متطلب عدم الشراء للعملاء الا نقداً أو عدم الاحتفاظ برصيد نقدي لا يقل عن مجموع الذمم الدائنة

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	السلام للإستثمارات المالية	2. توجيه تنبيه 2. التأكيد على الإلتزام بالقانون

جدول رقم (16)

شركتا الخدمات المالية اللتان خالفتا التعليمات فيما يتعلق بتجاوز اجمالي الذمم المدينة (75%) من صافي حقوق الملكية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الاستشارات المالية الدولية[14]	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
2	ابداع للإستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (17)

شركتا الخدمات المالية اللتان خالفتا التعليمات فيما يتعلق بعدم فتح حساب مستقل لتسوية الذمم الدائنة أو عدم تصفية تلك الذمم أولاً بأول أو عدم بناء مخصص للديون المشكوك في تحصيلها أو عقد اتفاقيات تسويق بما يخالف قرارات الهيئة

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الأهلي للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. التأكيد على الالتزام بالقانون

جدول رقم (18)

شركة الخدمات المالية التي خالفت التعليمات فيما يتعلق بتجاوز نسبة اجمالي الذمم المدينة الى حقوق الملكية نسبة (50%)

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار[15]	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (19)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات مكافحة غسل الأموال

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	الأهلي للوساطة المالية	1. توجيه تنبيه. 2. التأكيد على الالتزام بالقانون.
2	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. التأكيد على الالتزام بالقانون
3	العربية للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
4	الفارس للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
5	السلام للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
6	شعاع للتداول والاستثمار	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
7	الموارد للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

(14) كررت الشركة المخالفة 13 مرة.

(15) كررت الشركة المخالفة 7 مرات وفرضت عليها غرامة مرتان.

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
8	ابداع للإستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
9	آسيا للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
10	المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
11	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
12	عمان للإستثمارات والأوراق المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
13	الحكمة للخدمات المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
14	صكوك للإستثمار والوساطة المالية	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون
15	ملتقى التداول[16]	1. التأكيد على الإلتزام بالقانون

جدول رقم (20)

شركات الخدمات المالية التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بملف الملاءة المالية الإلكتروني

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	نهر الأردن للإستثمار والوساطة المالية[17]	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل.
2	النور للإستثمارات المالية[18]	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
3	مسك للوساطة المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل

جدول رقم (21)

شركات الخدمات المالية التي خالفت معايير الملاءة المالية

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
2	الأهلي للوساطة المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
3	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل
4	المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة 2. قيد في السجل

(16) كررت الشركة المخالفة مرتان.
(17) كررت الشركة المخالفة مرتان.
(18) كررت الشركة المخالفة مرتان.

جدول رقم (22)

الشركات التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة القانونية

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة عافية العالمية-الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	الشركة الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الجنوب لصناعة الفلاتر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية الثقيلة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	الشركة العربية الحديثة للتعليم الخاص	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
13	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة المجموعة المتحدة القابضة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	الشركة النموذجية للمطاعم	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	الشركة العربية للمشاريع الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة الجميل للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
21	الشركة الأردنية للتعمير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	شركة إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
24	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة السلام الدولية للنقل والتجارة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	شركة العرب للتنمية العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
28	شركة مجموعة العصر للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	شركة مجموعة البركات للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	شركة الأردن دبي للأملاك	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
32	شركة البركة للتكافل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
33	شركة الضامنون العرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	شركة فيلادلفيا للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
35	الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
36	شركة البنك العربي الإسلامي الدولي	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
37	شركة البنك الإستثماري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
38	شركة سُرى للتنمية والاستثمار	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (23)

الشركات المصدرة التي لم تفصح للهيئة عن المعلومات الجوهرية ولم تصدر بيان علني بذلك

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة حديد الأردن	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
2	الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
3	شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
4	شركة التأمين الأردنية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
5	شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
6	شركة بنك الاستثمار العربي الأردني	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
7	شركة مصانع الخزف الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
8	شركة مصانع الكابلات المتحدة	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
9	شركة عنوان للاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
10	شركة توليد الكهرباء المركزية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
11	شركة بنك سوسيته جنرال الأردن	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
12	شركة عافية العالمية-الأردن	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
13	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
14	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
15	شركة الحياة للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
16	شركة فيلادلفيا لصناعة الأدوية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
17	شركة الموارد للتنمية والاستثمار (الموارد للمناطق الصناعية المؤهلة سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
18	شركة الشراع للتطوير العقاري والاستثمارات	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
19	شركة البركة للتكافل (الشركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
20	الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
21	الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
22	شركة الصفوة للاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
23	شركة الدباغة الأردنية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
24	الشركة العربية الألمانية للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
25	الشركة الوطنية للدواجن	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
26	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
27	شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
28	شركة جراسا للتأمين	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
29	شركة البترول الوطنية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
30	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية/جوايكو	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
31	الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
32	شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
33	شركة العبور للشحن والنقل	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
34	شركة سنيورة للصناعات الغذائية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
35	شركة الإسراء للتعليم والاستثمار	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
36	شركة أموال إنفست (شركة إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للعملاء سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
37	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
38	المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
39	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
40	شركة العرب للتنمية العقارية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
41	شركة سُرى للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
42	شركة أموال إنفست (شركة إدارة المحافظ والخدمات الاستثمارية للعملاء سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
43	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات
44	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (24)

الشركة المصدرة التي لم تزود الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات خلال أسبوعين

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (25)

الشركات التي لم تضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة سنيورة للصناعات الغذائية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
2	الشركة الوطنية للدواجن	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
3	شركة مصانع الزيوت النباتية الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
4	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
5	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
6	شركة حديد الأردن	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
7	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة/مسك (شركة الكابلات الأردنية الحديثة سابقا)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
8	شركة السلفوكيماويات الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
10	الشركة العالمية للصناعات الكيماوية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
11	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
12	شركة البوتاس العربية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
13	الشركة الصناعية التجارية الزراعية/الإنتاج	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
14	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
15	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
16	الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (شركة مصانع المنظفات الكيماوية العربية سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
17	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
18	الشركة الانتقائية للاستثمار والتطوير العقاري	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
19	شركة عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
20	شركة مساكن الأردن لتطوير الأراضي والمشاريع الصناعية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
21	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
22	شركة أمواج العقارية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
23	شركة حدائق بابل المعلقة للاستثمارات	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
24	شركة الأردن الدولية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
25	شركة المستقبل العربية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
26	شركة المعاصرون للمشاريع الإسكانية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
27	الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
28	الشركة المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار (شركة التنقيب للصناعات الإنشائية سابقا)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
29	البنك الإسلامي الأردني (شركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سابقاً)	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
30	شركة البنك الأهلي الأردني	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
31	شركة البنك الأردني الكويتي	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
32	شركة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
33	شركة بنك القاهرة –عمان	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
34	شركة القدس للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
35	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
36	شركة بنك الاتحاد (شركة بنك الاتحاد للادخار والاستثمار سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
37	شركة بنك الأردن دبي الإسلامي (شركة بنك الإنماء الصناعي سابقاً)	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
38	شركة الأردن الدولية للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
39	شركة الشرق الأوسط للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
40	شركة الشرق العربي للتأمين	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
41	شركة توزيع الكهرباء	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
42	شركة مجموعة العصر للاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
43	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
44	شركة التسهيلات التجارية الأردنية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
45	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
46	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
47	شركة سُرى للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية 2. قيد في السجل
48	شركة أموال إنفست[19]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (26)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بتقرير نتائج أعمالها الأولية خلال المدة القانونية

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة مصفاة البترول	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة البركة للتكافل (الشركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي سابقاً)	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
5	شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة المجموعة المتحدة القابضة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة الجنوب لصناعة الفلاتر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
9	شركة أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة عافية العالمية – الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

(19) كررت الشركة المخالفة مرتان.

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
13	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (27)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة القانونية

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة عافية العالمية-الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	الشركة الأردنية للتعمير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة أموال إنفست	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة بندار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة العرب للتنمية العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة الشرق العربي للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة البركة للتكافل	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
15	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة فيلادلفيا للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة بنك الاتحاد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	الشركة الأهلية للمشاريع	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
21	شركة توليد الكهرباء المركزية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	شركة بنك المال الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
24	شركة رم علاء الدين للصناعات الهندسية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة العبور للشحن والنقل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	الشركة العربية الحديثة للتعليم الخاص	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
28	شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	شركة المجموعة المتحدة القابضة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	الشركة النموذجية للمطاعم	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
32	شركة القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
33	شركة الجنوب لصناعة الفلاتر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
35	الشركة المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (28)

الشركات التي خالفت أحكام المادة (107/أ) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	الشركة المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
2	شركة أموال إنفست[20]	1. فرض غرامة مالية. 2. توجيه تنبيه. 3. قيد في السجل. 4. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
3	شركة تطوير العقارات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة أموال إنفست	1. إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.

(20) كررت الشركة المخالفة مرتان.

جدول رقم (29)

شركة الخدمات المالية التي امتنعت عن تحويل الأوراق المالية العائدة للعميل دون سبب قانوني

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (30)

مدقق الحسابات الذي لم يلتزم بمعايير التدقيق الدولية لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

الرقم	الجهة المخالفة	التدابير المتخذة
1	مكتب غوشة وشركاه	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (31)

مدقق الحسابات الذي صادق على بيانات مالية مخالفة للمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المعتمدة

الرقم	الجهة المخالفة	التدابير المتخذة
1	مكتب غوشة وشركاه[21]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (32)

شركة الخدمات المالية التي لم تعمل على بيان كافة الخدمات التي تقدمها والعمولات والنفقات مسبقاً لعميلها قبل التعاقد معه

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة أموال إنفست	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (33)

الشركة المصدرة التي لم تطبق معايير التقارير المالية الدولية عند إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة تطوير العقارات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (34)

المعتمد الذي قام بمخالفة احكام البندين (أ و ج) من المادة (21) من تعليمات تداول الأوراق المالية في بورصة عمان

الرقم	الجهة المخالفة	التدابير المتخذة
1	حاتم محمود الشاهد	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.

(21) كرر المكتب المخالفة مرتان.

جدول رقم (35)

المعتمد الذي قام بالتداول من خلال شركة خدمات مالية لا يعمل لديها

الرقم	الجهة المخالفة	التدابير المتخذة
1	خالد محمد وليد زكريا	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (36)

الأشخاص الذين تمت إحالة المخالفات المرتكبة من قبلهم للمحكمة المختصة لمخالفتهم أحكام المادة (108) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	خلف علي النوايسة	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبله إلى المحكمة المختصة.
2	سنان ثائر غوشه	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبله إلى المحكمة المختصة.
3	إبراهيم ظافر الداود	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبله إلى المحكمة المختصة.
4	شركة برج بيزا للاستيراد والتصدير	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
5	شركة الفارهة المتخصصة للتجارة	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
6	شركة المسرة الأولى للتجارة والوكالات	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
7	شركة السنين للتجارة والوكالات التجارية	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
8	شركة الدرة الحمراء لتكنولوجيا المعلومات	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
9	شركة النوف للاستثمارات والوكالات التجارية	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
10	فايز إبراهيم الفاعوري	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.
11	معتصم فايز إبراهيم الفاعوري	تم إحالة المخالفة المرتكبة من قبلها إلى المحكمة المختصة.

جدول رقم (37)

شركات الخدمات المالية التي قامت بعملية سحب أسهم العميل من وإلى مركز إيداع الأوراق المالية دون تفويض منه

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية[22]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (38)

الشخص غير المرخص أو المعتمد لدى الهيئة والذي ظهر أمام الغير بصفة مرخص له أو معتمد

الرقم	الجهة المخالفة	التدابير المتخذة
1	مروان الداود	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (39)

الجهات التي خالفت أحكام المادة (107/د) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة الجميل للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	المكتب الدولي للاستشارات الإدارية والمالية[23]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	عارف جميل عارف بركات[24]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

(22) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(23) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(24) كرر الشخص المخالفة مرتان.

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
4	مجموعة البركات للاستثمار[25]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	هاني جميل عارف بركات[26]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة الثقة والشام للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	حمزة أحمد يوسف طنطش	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	سامي جميل بركات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	معتصم فايز إبراهيم الفاعوري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة الماروم للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة أموال إنفست	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة بيت النقد للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	حكم ماهر حكمت النابلسي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة النوف للاستثمارات والوكالات التجارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة رايات الوطن للاستشارات الإدارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة ربابنة الاستثمار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة الدرة الحمراء لتكنولوجيا المعلومات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة بنك لبنان والمهجر للأعمال	طلب التوقف عن ارتكاب المخالفة
20	شركة السنين للتجارة والوكالات التجارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة الكفاءة للاستثمارات العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	ميسون شاكر شكري أبو عوض	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	عاطف محمد أحمد عيسى	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
24	الشركة الإقليمية لصناعة الأغذية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	جورج جاك جورج خياط	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	جاك جورج يعقوب خياط	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

(25) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(26) كرر الشخص المخالفة مرتان.

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
28	كارن جين كفن جوزيف اوكونر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	حازم علي إبراهيم راسخ	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	شركة البيت الكوني للوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
32	شركة الموارد للوساطة المالية[27]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
33	شركة إبداع للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية[28]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
35	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
36	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
37	الشركة العربية للاستثمارات المالية[29]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
38	شركة أموال للخدمات والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
39	شركة مجموعة العربي للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
40	شركة الفارس للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
41	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
42	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
43	شركة ملتقى التداول	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
44	شركة شعاع للتداول والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
45	شركة الندوة للخدمات المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

(27) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(28) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(29) كررت الشركة المخالفة مرتان.

جدول رقم (40)

الجهات التي خالفت أحكام المادة (109/ب) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الجهات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة الثقة والشام للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	حمزة أحمد يوسف طنطش	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	معتصم فايز إبراهيم الفاعوري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة الماروم للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة أموال إنفست	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة بيت النقد للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	حكم ماهر حكمت النابلسي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة النوف للاستثمارات والوكالات التجارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة رايات الوطن للاستشارات الإدارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة ربابنة الاستثمار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة الدرة الحمراء لتكنولوجيا المعلومات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة بنك لبنان والمهجر للأعمال	طلب التوقف عن ارتكاب المخالفة
14	شركة السنين للتجارة والوكالات التجارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة الكفاءة للاستشارات العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	ميسون شاكر شكري أبو عوض	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	عاطف محمد أحمد عيسى	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	الشركة الإقليمية لصناعة الأغذية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	جورج جاك جورج خياط	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	جاك جورج يعقوب خياط	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	كارن جين كفن جوزيف اوكونر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	حازم علي إبراهيم راسخ	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (41)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (15) من تعليمات التداول

الرقم	الشركات المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة استثمار للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة البيت الكوني للوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة الموارد للوساطة المالية[30]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة إبداع للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	الشركة العربية للاستثمارات المالية[31]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة أموال للخدمات والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة مجموعة العربي للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة الفارس للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة ملتقى التداول	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة شعاع للتداول والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة الندوة للخدمات المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات.

جدول رقم (42)

الشركة التي خالفت أحكام المادة (109/أ) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

(30) كررت الشركة المخالفة مرتان.

(31) كررت الشركة المخالفة مرتان.

هيئـــــة الأوراق المـاليـــــة
Jordan Securities Commission

صندوق بريد 8802 عمان 11121 الأردن
هاتف: 7171 560 6 962 – فاكس: 6830 568 6 962
الموقع الالكتروني: www.jsc.gov.jo
البريد الالكتروني: info@jsc.gov.jo